د. بن زايد ريم

السنة الجامعية: 2025/2024

مقياس: السكان والتنمية المستدامة

السنة الثانية ليسانس علم السكان

محاضرة رقم 01:

مدخل إلى السكان والتنمية المستدامة: دراسة في التطور التاريخي والعلاقات المتبادلة

تمثل العلاقة بين السكان والتنمية المستدامة واحدة من أكثر القضايا إلحاحاً وتعقيداً في القرن الحادي والعشرين. فالديناميات السكانية وتأثيراتها على الموارد الطبيعية والنظم البيئية والاقتصادية والاجتماعية تشكل محوراً أساسياً في فهم تحديات الاستدامة وصياغة السياسات التنموية الفعالة. تسعى هذه المحاضرة إلى تقديم إطار شامل لفهم العلاقة بين السكان والتنمية المستدامة، مع التركيز بشكل خاص على التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة وكيفية تداخله مع الديناميات السكانية عبر مختلف المراحل الزمنية.

ستتناول المحاضرة المفاهيم الأساسية للسكان والديموغرافيا، ثم تستعرض التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة منذ بداياته الأولى وحتى صياغته المعاصرة، وصولاً إلى تحليل العلاقات المتداخلة بين الاتجاهات السكانية وأبعاد التنمية المستدامة.

القسم الأول: الأسس المفاهيمية للسكان والديموغرافيا

1.1ماهية علم السكان (الديموغرافيا)

يُعرف علم السكان أو الديموغرافيا بأنه "الدراسة العلمية للسكان البشريين، وبخاصة حجمهم وتركيبهم وتوزيعهم والتغيرات التي تطرأ عليهم .(Weeks, 2021, p.4) "ويعتبر توماس مالتوس (Thomas Malthus)من أوائل المنظرين في مجال السكان من خلال مقالته الشهيرة "مقال عن مبدأ السكان" التي نُشرت عام 1798، والتي طرح فيها نظريته حول العلاقة بين النمو السكاني وإنتاج الغذاء (Malthus, 1798/2008).

تطور علم السكان في القرن العشرين ليصبح علماً متكاملاً يعتمد على منهجيات وأدوات تحليلية متطورة، حيث قدم فرانك نوتشتاين (Frank Notestein) نظرية "التحول الديموغرافي" في أربعينيات القرن العشرين، التي تفسر التغيرات في معدلات المواليد والوفيات مع تطور المجتمعات.(Kirk, 1996)

1.2المؤشرات الديموغرافية الأساسية

تُستخدم مجموعة من المؤشرات الإحصائية لقياس وتحليل الجوانب المختلفة للديناميات السكانية، منها:

1. **معدل النمو السكاني** :يقيس التغير النسبي في حجم السكان خلال فترة زمنية معينة، ويحسب بالمعادلة $r = (P_2 - P_1) / P_1 \times 100$:حيث P_1 و P_2 هما عدد السكان في بداية ونهاية الفترة.(United Nations, 2022)
2. **معدل المواليد الخام** :عدد المواليد الأحياء لكل 1000 نسمة من السكان في سنة معينة.
3. **معدل الوفيات الخام** :عدد الوفيات لكل 1000 نسمة من السكان في سنة معينة.
4. **معدل الخصوبة الكلي** :متوسط عدد الأطفال الذين قد تنجبهم المرأة خلال سنوات حياتها الإنجابية إذا استمرت معدلات الخصوبة الحالية.
5. **توقع الحياة عند الولادة** :متوسط عدد السنوات التي يتوقع أن يعيشها المولود الجديد إذا استمرت أنماط الوفيات الحالية.
6. **التركيب العمري والنوعي للسكان** :توزيع السكان حسب الفئات العمرية والنوع (ذكور/إناث).

1.3التحولات الديموغرافية العالمية

شهد العالم تحولات ديموغرافية كبرى خلال القرنين الماضيين. فبعد أن استغرق وصول عدد سكان العالم إلى المليار الأول حوالي 200,000 سنة (حتى عام 1804)، تسارعت وتيرة النمو السكاني بشكل كبير ليصل عدد سكان العالم إلى 8 مليارات نسمة في نوفمبر 2022.(United Nations, 2022)

تتميز الديناميات السكانية المعاصرة بعدة اتجاهات رئيسية:

1. **تباطؤ معدل النمو السكاني العالمي** :انخفض من ذروته البالغة 2.1% سنوياً في الستينيات إلى حوالي 0.9% حالياً.
2. **التباين الإقليمي** :تتراوح معدلات النمو السكاني بين النمو السلبي في بعض الدول الأوروبية إلى معدلات نمو مرتفعة (تتجاوز 2.5%) في بعض دول أفريقيا جنوب الصحراء.

3. **الانتقال الديموغرافي العالمي** :انتقال معظم دول العالم من مرحلة ارتفاع معدلات المواليد والوفيات إلى مرحلة انخفاض معدلات الوفيات ثم انخفاض معدلات المواليد.
4. **شيخوخة السكان** :ارتفاع نسبة كبار السن (65 سنة فأكثر) في معظم المجتمعات، وخاصة في الدول المتقدمة.
5. **التحضر المتسارع** :زيادة نسبة سكان المناطق الحضرية من 30% في عام 1950 إلى 56% في عام 2022، ومن المتوقع أن تصل إلى 68% بحلول عام 2050.(UN-Habitat, 2022)

القسم الثاني: التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة

2.1البدايات الأولى للتفكير في الاستدامة (قبل 1970)

يمكن تتبع جذور التفكير في الاستدامة إلى حضارات قديمة مختلفة كان لها وعي بضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية. ففي الحضارة الصينية القديمة، طوّر الفيلسوف منسيوس289-372) (Mencius) ق.م) مفاهيم حول الاستخدام المستدام للغابات، وفي الحضارة الإسلامية، ظهرت مفاهيم مثل "الحمى" (المناطق المحمية) و"الإحياء" (إعادة إحياء الأراضي) كأشكال مبكرة للإدارة المستدامة للموارد (Iqbal, 2010).

في العصر الحديث، تعود البدايات الفكرية للاستدامة إلى القرن الثامن عشر مع ظهور المخاوف بشأن نضوب الموارد الطبيعية في أوروبا، خاصة الأخشاب. ففي عام 1713، قدم هانز كارل فون كارلوفيتز (Hans Carl von Carlowitz)مفهوم "الاستدامة (Nachhaltigkeit) "في كتابه "Sylvicultura Oeconomica"للدعوة إلى استغلال الغابات بطريقة تضمن استمرارية إنتاجها.(Grober, 2007)

في القرن التاسع عشر، أثار توماس مالتوس مخاوف حول العلاقة بين النمو السكاني وإنتاج الغذاء، مقترحاً أن النمو السكاني يتبع متوالية هندسية، بينما يزيد إنتاج الغذاء وفق متوالية حسابية، مما سيؤدي حتماً إلى مجاعات وحروب ما لم يتم ضبط النمو السكاني.(Malthus, 1798/2008)

في أوائل القرن العشرين، دعا المصلح الأمريكي غيفورد بينشوت (Gifford Pinchot) إلى "الاستخدام الحكيم" للموارد الطبيعية، وهي فلسفة تقوم على استخدام الموارد الطبيعية لتحقيق "أكبر قدر من الخير لأكبر عدد من الناس على مدى أطول فترة زمنية ممكنة.(Miller & Spoolman, 2011) "

2.2بزوغ الوعي البيئي العالمي(1970-1987)

شهدت سبعينيات القرن العشرين بداية تشكل الوعي البيئي العالمي، متأثراً بمجموعة من العوامل والأحداث المهمة:

1. **نشر كتاب "الربيع الصامت" :(1962)** "ألفته راشيل كارسون (Rachel Carson) وسلط الضوء على الآثار الضارة للمبيدات الحشرية، خاصة الـــDDT ، على البيئة والصحة العامة، مما أدى إلى زيادة الوعي البيئي.(Carson, 1962)
2. **تقرير نادي روما "حدود النمو" :(1972)** "استخدم التقرير نماذج محاكاة حاسوبية لتحليل تفاعل خمسة متغيرات رئيسية: السكان، الإنتاج الغذائي، التصنيع، استنزاف الموارد غير المتجددة، والتلوث. خلُص التقرير إلى أنه في حال استمرار الاتجاهات الحالية للنمو، ستصل البشرية إلى حدود النمو خلال القرن المقبل، مع انهيار مفاجئ وغير منضبط في السكان والقدرة الصناعية (Meadows et al., 1972).
3. **مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية (ستوكهولم، 1972)** :أول مؤتمر عالمي يركز على القضايا البيئية، وضع 26 مبدأ للحفاظ على البيئة وتحسينها، وأدى إلى إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP).
4. **استراتيجية الحفاظ العالمية :(1980)** أصدرها الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة (IUCN) بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وصندوق الحياة البرية العالمي، واستخدمت مصطلح "التنمية المستدامة" بشكل واضح، معرّفة إياه بأنه "تطوير البشرية مع الحفاظ على الموارد الحية " (IUCN, UNEP, & WWF, 1980).

في هذه الفترة، ظهرت أيضاً نظريات اقتصادية جديدة تحاول دمج الاعتبارات البيئية في النماذج الاقتصادية، مثل "الاقتصاد البيئي" الذي طوره هيرمان دالي (Herman Daly) وروبرت كوستانزا

(Robert Costanza)، والذي يرى الاقتصاد كنظام فرعي من النظام البيئي الكبير (Daly & Farley, 2011).

2.3تبلور مفهوم التنمية المستدامة(1987-2000)

تعتبر فترة ما بين عامي 1987 و2000 حاسمة في تبلور مفهوم التنمية المستدامة وتحوله إلى إطار مركزي للسياسات العالمية:

1. **تقرير "مستقبلنا المشترك" :(1987)** "صدر عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (لجنة برونتلاند)، وقدم التعريف الأكثر شيوعاً للتنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة". أكد التقرير على الترابط بين القضايا البيئية والاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية، ودعا إلى "عصر جديد من النمو الاقتصادي" يكون مستداماً بيئياً وعادلاً اجتماعياً.(WCED, 1987)
2. **مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (قمة الأرض، ريو دي جانيرو، 1992) :**شكل نقطة تحول في تاريخ التنمية المستدامة، حيث اعتمد المؤتمر :
   - إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية: وضع 27 مبدأ لتحقيق التنمية المستدامة
   - جدول أعمال القرن 21: خطة عمل شاملة للتنمية المستدامة على المستوى العالمي والوطني والمحلي
   - اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ
   - اتفاقية التنوع البيولوجي
   - بيان مبادئ بشأن الغابات
3. **إنشاء لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة :(1993)** أنشئت لمتابعة تنفيذ جدول أعمال القرن 21.
4. **مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية :(1994)** أبرز العلاقة بين السكان والتنمية المستدامة، وأكد على أهمية تمكين المرأة وتحسين الصحة الإنجابية لتحقيق التوازن بين النمو السكاني والموارد المتاحة.(United Nations, 1994)

5. **قمة كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية :(1995)** أكدت على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، وتبنت إعلان كوبنهاغن وبرنامج عمل لمكافحة الفقر والبطالة وتعزيز الاندماج الاجتماعي.

خلال هذه الفترة، طور العالم الاقتصادي جون إلكينغتون (John Elkington) مفهوم "الأبعاد الثلاثة للاستدامة (Triple Bottom Line) "في عام 1994، والذي يرى أن التنمية المستدامة تقوم على ثلاثة أبعاد متكاملة: الاقتصادي (الربح)، والاجتماعي (الناس)، والبيئي (الكوكب).(Elkington, 1997)

2.4العصر الذهبي للتنمية المستدامة(2000–2015)

شهدت الفترة من 2000 إلى 2015 تطوراً كبيراً في مأسسة التنمية المستدامة على المستوى العالمي:

1. **الأهداف الإنمائية للألفية :(2000–2015)** اعتمدتها قمة الألفية للأمم المتحدة، وشملت ثمانية أهداف رئيسية لمكافحة الفقر والجوع والمرض والأمية والتدهور البيئي وعدم المساواة بين الجنسين. حققت هذه الأهداف نجاحات كبيرة، خاصة في تخفيض معدلات الفقر المدقع إلى النصف قبل الموعد المحدد.(United Nations, 2015a) (2015)
2. **مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (جوهانسبرغ، 2002)** :أعاد التأكيد على الالتزام العالمي بالتنمية المستدامة وأهمية التنفيذ الفعال لجدول أعمال القرن 21، وأضاف تركيزاً أكبر على الشراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني.
3. **اتفاقية باريس للمناخ :(2015)** اتفاق عالمي للحد من الاحترار العالمي إلى أقل من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي، مع بذل جهود للحد من الزيادة إلى 1.5 درجة مئوية.(UNFCCC, 2015)
4. **إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث :(2015–2030)** يهدف إلى الحد من مخاطر الكوارث وخسائر الأرواح وسبل العيش والصحة.(UNDRR, 2015)

خلال هذه الفترة، ظهرت مفاهيم جديدة مرتبطة بالتنمية المستدامة، مثل "الاقتصاد الأخضر" الذي طرحه برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام 2008 كاستجابة للأزمة المالية العالمية، و"حدود الكوكب "

(Planetary Boundaries)الذي طوره روكستروم وآخرون في عام 2009 لتحديد الحدود البيئية الآمنة للعمليات البشرية.(Rockström et al., 2009)

2.5المرحلة المعاصرة: خطة التنمية المستدامة 2030 (2015-الحاضر)

تمثل خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2015، المرحلة الأحدث والأكثر شمولية في تطور مفهوم التنمية المستدامة:

1. **أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر :(SDGs)** تشكل قلب خطة 2030، وتغطي مجموعة واسعة من القضايا، بما في ذلك القضاء على الفقر والجوع، وتحسين الصحة والتعليم، والحد من عدم المساواة، والنمو الاقتصادي، ومعالجة تغير المناخ، والحفاظ على المحيطات والغابات. تضم هذه الأهداف 169 غاية و232 مؤشراً للقياس والمتابعة.(United Nations, 2015b)
2. **خطة عمل أديس أبابا :(2015)** إطار عالمي لتمويل التنمية المستدامة، يدمج جميع مصادر التمويل (العامة والخاصة، المحلية والدولية) والسياسات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
3. **اتفاق باريس للمناخ :(2015)** يمثل التزاماً عالمياً للتصدي لتغير المناخ كجزء أساسي من التنمية المستدامة.
4. **الخطة الحضرية الجديدة :(2016)** اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، وتهدف إلى جعل المدن أكثر شمولاً وأماناً ومرونة واستدامة.

تتميز المرحلة الحالية بعدة خصائص:

- **النهج المتكامل** :إدراك أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب التعامل مع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بطريقة متكاملة.
- **مبدأ "عدم ترك أحد خلف الركب** :"التركيز على الإدماج والمساواة والعدالة الاجتماعية.
- **المشاركة العالمية** :إشراك جميع البلدان، المتقدمة والنامية، في تحقيق التنمية المستدامة.
- **الشراكات المتعددة أصحاب المصلحة** :التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية.

في السنوات الأخيرة، ظهرت مفاهيم جديدة مرتبطة بالتنمية المستدامة، مثل "الاقتصاد الدائري" الذي يهدف إلى تقليل النفايات وإعادة استخدام الموارد، و"العدالة المناخية" التي تركز على توزيع عادل لأعباء وفوائد التصدي لتغير المناخ.(Schröder et al., 2020)

القسم الثالث: العلاقة المتبادلة بين السكان والتنمية المستدامة

3.1تطور النظرة إلى العلاقة بين السكان والتنمية

مرت النظرة إلى العلاقة بين السكان والتنمية بتحولات كبيرة عبر التاريخ:

1. **النظرة المالثوسية (نهاية القرن 18)** :رأى مالتوس أن النمو السكاني السريع هو السبب الرئيسي للفقر والمجاعات، واعتبره عائقاً للتنمية.(Malthus, 1798/2008)
2. **النيومالثوسية (منتصف القرن 20)** :جددت المخاوف من "الانفجار السكاني" في الستينيات والسبعينيات، مع كتابات مثل "القنبلة السكانية" (1968) لإيرليش، التي حذرت من كارثة وشيكة بسبب النمو السكاني السريع.(Ehrlich, 1968)
3. **منظور بوسيروب :(1981)** قدمت إيستر بوسيروب (Ester Boserup) وجهة نظر مضادة، معتبرة أن النمو السكاني يمكن أن يكون حافزاً للابتكار والتقدم التكنولوجي.(Boserup, 1981)
4. **برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية :(1994)** مثل نقطة تحول في النظرة إلى قضايا السكان، حيث تحول التركيز من الهدف الضيق المتمثل في خفض معدلات النمو السكاني إلى نهج أوسع يركز على حقوق الإنسان والتنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين (United Nations, 1994).
5. **النهج المتكامل المعاصر** :يعترف بالتفاعلات المعقدة بين الديناميات السكانية (الحجم، النمو، التوزيع، التركيب) والتنمية المستدامة، مع الاعتراف بأن السكان يمكن أن يكونوا مصدراً للتحديات والفرص في آن واحد.(UNFPA, 2022)

3.2تأثير الديناميات السكانية على أبعاد التنمية المستدامة

3.2.1التأثيرات على البعد الاقتصادي

1. **العائد الديموغرافي** :يمكن أن تؤدي الزيادة في نسبة السكان في سن العمل (15–64 سنة) مقارنة بالسكان المعالين (الأطفال وكبار السن) إلى فرصة للنمو الاقتصادي السريع. استفادت من هذه الفرصة عدة دول، مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة والصين.(Bloom et al., 2017)
2. **تحديات شيخوخة السكان** :تفرض شيخوخة السكان ضغوطاً على أنظمة التقاعد والرعاية الصحية، وتؤدي إلى انخفاض نسبة القوى العاملة، مما قد يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي. تواجه العديد من الدول المتقدمة مثل اليابان وألمانيا وإيطاليا هذا التحدي (Lee & Mason, 2017).
3. **الهجرة والتنمية الاقتصادية** :تسهم الهجرة الدولية في إعادة توزيع القوى العاملة وتدفق التحويلات المالية، التي بلغت 589 مليار دولار أمريكي عالمياً في عام (World Bank, 2021 2022).

3.2.2التأثيرات على البعد الاجتماعي

1. **التعليم والصحة** :يمكن أن يؤدي النمو السكاني السريع إلى ضغوط على أنظمة التعليم والصحة، خاصة في البلدان ذات الموارد المحدودة. في المقابل، يمكن أن يؤدي انخفاض معدلات الخصوبة إلى زيادة الاستثمار في التعليم والصحة لكل طفل، وهو ما يُعرف بـــ "الجودة مقابل الكمية " (Becker & Lewis, 1973).
2. **المساواة بين الجنسين** :ترتبط معدلات الخصوبة المنخفضة عادة بتحسين المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وفي المقابل، يمكن أن يؤدي تمكين المرأة وتحسين وضعها التعليمي إلى انخفاض معدلات الخصوبة.(Lutz et al., 2014)
3. **الفقر وعدم المساواة** :يؤثر النمو السكاني وتوزيعه على مستويات الفقر وعدم المساواة. أظهرت الدراسات أن انخفاض معدلات الخصوبة يرتبط بانخفاض مستويات الفقر، وذلك من خلال عدة آليات، منها زيادة الاستثمار في رأس المال البشري وتمكين المرأة.(Canning et al., 2012)
4. **سوق العمل** :تؤثر التركيبة العمرية للسكان على سوق العمل، إذ يمكن أن تؤدي الزيادة السريعة في عدد الشباب إلى "انتفاخ الشباب(youth bulge) "، مما يخلق تحديات في توفير فرص العمل،

لكنه يمكن أن يكون أيضاً مصدراً للابتكار والنمو إذا تم استغلاله بشكل صحيح (Urdal, 2012).

3.2.3التأثيرات على البعد البيئي

1. **استهلاك الموارد والتلوث** :يؤثر حجم السكان ونمط استهلاكهم على استنزاف الموارد الطبيعية والتلوث. وفقاً لمعادلة إيرليش(I=PAT) ، فإن التأثير البيئي (I) هو نتاج حجم السكان (P) والثراء (A) والتكنولوجيا.(Chertow, 2000) (T)
2. **تغير المناخ** :يسهم النمو السكاني في زيادة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، لكن التأثير يختلف بشكل كبير حسب مستويات الاستهلاك. على سبيل المثال، رغم أن الدول المتقدمة تضم حوالي 16% من سكان العالم، إلا أنها مسؤولة عن حوالي 40% من الانبعاثات التراكمية لثاني أكسيد الكربون.(IPCC, 2022)
3. **التنوع البيولوجي** :يؤدي التوسع العمراني والزراعي المرتبط بالنمو السكاني إلى تدهور الموائل الطبيعية وفقدان التنوع البيولوجي.(IPBES, 2019)
4. **الضغط على النظم المائية** :يؤدي النمو السكاني إلى زيادة الطلب على المياه، مما يضغط على موارد المياه العذبة. حسب منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، يواجه 2.3 مليار شخص حالياً ندرة المياه، ومن المتوقع أن يزداد هذا العدد مع نمو السكان وتغير المناخ (UNESCO, 2021).

3.2.4التأثيرات على الحوكمة والمؤسسات

1. **التخطيط الحضري** :يؤثر النمو الحضري السريع على قدرة المدن على توفير الخدمات الأساسية والبنية التحتية المناسبة، مما يتطلب تعزيز قدرات التخطيط الحضري والحوكمة(UN-Habitat, 2022).

2. **الاستقرار السياسي** :أشارت بعض الدراسات إلى أن الانتفاخ الشبابي (youth bulge) في ظل ارتفاع معدلات البطالة والإقصاء الاجتماعي قد يرتبط بزيادة خطر النزاعات والاحتجاجات السياسية.(Urdal, 2012)
3. **التخطيط التنموي** :تتطلب الديناميات السكانية المتغيرة (مثل الشيخوخة أو التحضر) تكييف السياسات والخطط التنموية للاستجابة للاحتياجات المتغيرة للسكان.

3.3استراتيجيات دمج الاعتبارات السكانية في التنمية المستدامة

3.3.1البرامج والسياسات السكانية الشاملة

1. **السياسات القائمة على الحقوق** :تبنّي نهج قائم على حقوق الإنسان في معالجة القضايا السكانية، بما يتماشى مع برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (1994) الذي أكد على الحقوق الإنجابية وتمكين المرأة.(United Nations, 1994)
2. **الاستجابة للشيخوخة السكانية** :تطوير سياسات للتكيف مع شيخوخة السكان، مثل إصلاح أنظمة التقاعد، وتعزيز الرعاية الصحية للمسنين، وتشجيع الشيخوخة النشطة والصحية (WHO, 2021).
3. **إدارة الهجرة** :تطوير سياسات للهجرة تراعي احتياجات البلدان المرسلة والمستقبلة والمهاجرين أنفسهم، وفقاً للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.(2018)

3.3.2التعليم والصحة كمحركات للتغيير الديموغرافي

1. **الاستثمار في تعليم الفتيات** :يعتبر تعليم الفتيات من أكثر الاستثمارات فعالية في تحقيق التنمية المستدامة، حيث يؤدي إلى تحسين الصحة وانخفاض الخصوبة وتمكين المرأة وتحسين الإنتاجية الاقتصادية.(Lutz et al., 2014)
2. **الصحة الجنسية والإنجابية** :توفير خدمات شاملة للصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة ورعاية ما قبل الولادة وبعدها، يسهم في تحسين صحة الأمهات والأطفال وتمكين النساء من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الإنجاب.(Stover et al., 2016)

3. **الصحة العامة** :الاستثمار في الرعاية الصحية الأولية والوقاية من الأمراض يؤدي إلى تحسين العمر المتوقع وجودة الحياة، مما يسهم في التنمية المستدامة.

3.3.3التخطيط المكاني المستدام

1. **التنمية الحضرية المستدامة** :تطوير مدن مدمجة ومتصلة ومتكاملة، تتميز بالكفاءة في استخدام الموارد والطاقة، وتوفر جودة حياة عالية لسكانها.(UN-Habitat, 2022)
2. **التوازن الإقليمي** :تحقيق توازن أفضل في التنمية الإقليمية لتقليل الضغوط على المراكز الحضرية الكبرى وتخفيف الهجرة من الريف إلى الحضر.
3. **تخطيط استخدام الأراضي** :دمج الاعتبارات البيئية والديموغرافية في تخطيط استخدام الأراضي لتحقيق التوازن بين الاحتياجات البشرية وحماية النظم البيئية.

3.3.4البيانات والرصد والتقييم

1. **تعزيز نظم البيانات السكانية** :تحسين جمع وتحليل ونشر البيانات السكانية، بما في ذلك التعدادات والمسوح السكانية ونظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية.(UNFPA, 2020)
2. **المؤشرات المتكاملة** :تطوير مؤشرات تعكس الترابط بين الديناميات السكانية وأبعاد التنمية المستدامة.
3. **تحليل سيناريوهات السكان** :استخدام نماذج الإسقاطات السكانية لتطوير سيناريوهات مستقبلية وتوجيه التخطيط طويل المدى.(Lutz et al., 2019)

القسم الرابع: دراسات حالة عن العلاقة بين السكان والتنمية المستدامة

4.1تجربة شرق آسيا: الاستفادة من العائد الديموغرافي

تقدم تجربة دول شرق آسيا، وخاصة كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة، نموذجاً ناجحاً للاستفادة من العائد الديموغرافي لتحقيق التنمية المستدامة:

1. **الانتقال الديموغرافي السريع** :شهدت هذه الدول انخفاضاً سريعاً في معدلات الخصوبة والوفيات خلال الستينيات والسبعينيات، مما أدى إلى تغير في التركيبة العمرية للسكان لصالح الفئة في سن العمل.
2. **الاستثمار في رأس المال البشري** :رافق الانتقال الديموغرافي استثمارات كبيرة في التعليم والصحة، مما أدى إلى تحسين جودة القوى العاملة.
3. **السياسات الاقتصادية الداعمة** :اعتمدت هذه الدول سياسات اقتصادية مواتية للنمو، بما في ذلك التوجه نحو التصدير والانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوير الصناعات ذات القيمة المضافة العالية.
4. **تمكين المرأة** :أدى تحسين تعليم المرأة ومشاركتها في سوق العمل إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق المزيد من المساواة بين الجنسين.

النتائج: حققت هذه الدول معدلات نمو اقتصادي مرتفعة (ما يسمى بـــ "المعجزة الآسيوية")، وانخفضت معدلات الفقر بشكل كبير، وتحسنت مؤشرات التنمية البشرية.(Bloom et al., 2017)

4.2السويد: التكيف مع شيخوخة السكان

تقدم السويد نموذجاً ناجحاً للتكيف مع شيخوخة السكان وتحقيق التنمية المستدامة:

1. **نظام رعاية مستدام** :طورت السويد نظاماً شاملاً لرعاية المسنين، يتضمن الرعاية المنزلية والمؤسسية، مع التركيز على الاستقلالية وجودة الحياة.
2. **إصلاح نظام التقاعد** :أجرت السويد إصلاحات في نظام التقاعد للتكيف مع زيادة متوسط العمر المتوقع وضمان الاستدامة المالية، بما في ذلك اعتماد نظام المساهمات المحددة الاسمية.(NDC)
3. **سياسات العمل المرنة** :تشجع على استمرار كبار السن في العمل لفترة أطول، مع توفير ظروف عمل مناسبة وخيارات العمل بدوام جزئي.
4. **التوازن بين العمل والحياة** :سياسات داعمة للأسرة، مثل إجازة الوالدين السخية ورعاية الأطفال الميسورة، تسهم في ارتفاع معدلات المشاركة في القوى العاملة وتحقيق معدلات خصوبة نسبياً أعلى مقارنة بدول أوروبية أخرى.

النتائج: استطاعت السويد الحفاظ على مستويات عالية من الرفاهية الاجتماعية واستدامة مالية أفضل لأنظمة الضمان الاجتماعي، مع مؤشرات بيئية جيدة.(OECD, 2019)

4.3كوستاريكا: التنمية المستدامة في سياق التحول الديموغرافي

تقدم كوستاريكا، وهي دولة متوسطة الدخل، نموذجاً مثيراً للاهتمام للتنمية المستدامة:

1. **الاستثمار في التعليم والصحة** :استثمرت كوستاريكا بشكل كبير في التعليم والرعاية الصحية، مما أدى إلى تحسين مؤشرات التنمية البشرية وتسريع الانتقال الديموغرافي.
2. **إلغاء الجيش وتوجيه الموارد نحو التنمية الاجتماعية** :قررت كوستاريكا إلغاء جيشها في عام 1949، مما سمح بتوجيه المزيد من الموارد نحو التعليم والصحة والحماية الاجتماعية.
3. **حماية البيئة والسياحة البيئية** :اعتمدت كوستاريكا استراتيجية تنموية قائمة على حماية مواردها الطبيعية وتعزيز السياحة البيئية، مما جعلها رائدة عالمياً في مجال الاستدامة البيئية. تغطي المناطق المحمية حوالي 26% من أراضيها.
4. **التحول نحو الطاقة المتجددة** :تعتمد كوستاريكا على مصادر الطاقة المتجددة (الطاقة المائية، الحرارية الأرضية، الشمسية، طاقة الرياح) لتوليد أكثر من 98% من احتياجاتها من الكهرباء.

النتائج: حققت كوستاريكا أداءً استثنائياً في مؤشرات التنمية البشرية مقارنة بدول ذات مستويات دخل مماثلة، مع بصمة بيئية أقل بكثير من العديد من الدول المتقدمة. ومع ذلك، لا تزال تواجه تحديات في مجالات مثل البنية التحتية والتفاوت الاجتماعي.(UNDP, 2020)

4.4مصر: التحديات الديموغرافية والتنمية المستدامة

تقدم مصر، كدولة عربية كبيرة ذات موارد محدودة نسبياً، نموذجاً للتحديات والفرص المرتبطة بالديناميات السكانية:

1. **النمو السكاني السريع** :تعاني مصر من معدل نمو سكاني مرتفع نسبياً (حوالي 1.9% سنوياً)، مع تجاوز عدد سكانها 100 مليون نسمة في عام 2020، مما يضع ضغوطاً على الموارد والخدمات.
2. **الانتفاخ الشبابي والبطالة** :يشكل الشباب نسبة كبيرة من السكان، مما يخلق تحديات في توفير فرص العمل والتعليم الجيد، لكنه يمثل أيضاً فرصة للاستفادة من العائد الديموغرافي.
3. **التركز السكاني والتوسع العمراني** :يتركز معظم السكان في وادي النيل ودلتاه (أقل من 5% من مساحة البلاد)، مما يضع ضغوطاً على الأراضي الزراعية والمياه، ويؤدي إلى التوسع العمراني العشوائي.
4. **المبادرات الحكومية** :أطلقت الحكومة المصرية عدة مبادرات للتعامل مع هذه التحديات، بما في ذلك :
   - الاستراتيجية القومية للسكان والتنمية(2015-2030)
   - مشاريع المدن الجديدة لإعادة توزيع السكان
   - برامج الحماية الاجتماعية مثل "تكافل وكرامة"
   - الاستثمار في البنية التحتية والطاقة المتجددة
5. **التحديات المستمرة** :رغم هذه الجهود، لا تزال هناك تحديات كبيرة، منها :
   - انخفاض معدلات الخصوبة بوتيرة أبطأ من المتوقع
   - عدم كفاية فرص العمل للشباب
   - محدودية الموارد المائية مع تأثيرات تغير المناخ

النتائج: أحرزت مصر تقدماً في بعض مؤشرات التنمية البشرية، لكنها لا تزال تواجه تحديات كبيرة في تحقيق التوازن بين النمو السكاني والتنمية المستدامة.(UNDP, 2021)

القسم الخامس: اتجاهات مستقبلية وتوصيات

5.1الاتجاهات المستقبلية للسكان والتنمية المستدامة

1. **التحولات الديموغرافية العالمية** :من المتوقع أن يستمر النمو السكاني العالمي حتى يصل إلى حوالي 9.7 مليار نسمة بحلول عام 2050، مع استمرار التباين الإقليمي، حيث ستشهد أفريقيا

النمو الأكبر، بينما ستشهد أوروبا وشرق آسيا انخفاضاً في عدد السكان (United Nations, 2022).

2. **التحضر المتسارع** :من المتوقع أن تستمر الزيادة في نسبة سكان المناطق الحضرية لتصل إلى 68% بحلول عام 2050، مع ظهور المزيد من المدن الضخمة، خاصة في آسيا وأفريقيا(UN–Habitat, 2022).
3. **شيخوخة السكان العالمية** :ستنتشر ظاهرة شيخوخة السكان في المزيد من الدول، بما في ذلك العديد من الدول النامية، مما سيتطلب تكييف السياسات الاقتصادية والاجتماعية (WHO, 2021).
4. **تأثيرات تغير المناخ على السكان** :من المتوقع أن تؤدي تأثيرات تغير المناخ إلى زيادة الهجرة البيئية وتهديد سبل العيش في المناطق المعرضة للخطر، مثل المناطق الساحلية المنخفضة والمناطق القاحلة وشبه القاحلة.(IPCC, 2022)
5. **التحولات التكنولوجية** :ستؤثر التكنولوجيات الجديدة، مثل الذكاء الاصطناعي والأتمتة، على أسواق العمل والإنتاجية، مما سيتطلب تكييف السياسات التعليمية والاقتصادية.(WEF, 2020)

5.2التوصيات للسياسات والممارسات

5.2.1على المستوى العالمي

1. **تعزيز التعاون الدولي** :تقوية الآليات العالمية لمعالجة القضايا العابرة للحدود مثل تغير المناخ والهجرة الدولية والأمراض المعدية.
2. **تمويل التنمية المستدامة** :زيادة التمويل للتنمية المستدامة، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية والتمويل المناخي والاستثمار الخاص المسؤول.
3. **نقل التكنولوجيا وبناء القدرات** :تعزيز نقل التكنولوجيات النظيفة والمستدامة إلى الدول النامية، مع بناء القدرات المحلية لاستخدامها وتطويرها.

5.2.2على المستوى الوطني

1. **دمج الاعتبارات السكانية في التخطيط التنموي** :استخدام التوقعات السكانية والتحليلات الديموغرافية في تخطيط السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
2. **الاستثمار في رأس المال البشري** :التركيز على تحسين جودة التعليم والتدريب المهني والرعاية الصحية لتعزيز الإنتاجية والرفاهية.
3. **تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة** :تبني سياسات وبرامج لتحسين وضع المرأة في المجتمع، بما في ذلك التعليم والصحة والمشاركة الاقتصادية والسياسية.
4. **تطوير سياسات شاملة للشيخوخة** :إعداد البرامج والسياسات للتكيف مع شيخوخة السكان، بما في ذلك أنظمة التقاعد المستدامة والرعاية طويلة الأمد وتعزيز الشيخوخة النشطة.
5. **تعزيز الاستدامة البيئية** :دمج الاعتبارات البيئية في جميع السياسات القطاعية، وتشجيع الانتقال نحو اقتصاد منخفض الكربون ودائري.

5.2.3على المستوى المحلي

1. **التخطيط الحضري المستدام** :تعزيز التصميم الحضري المدمج والمختلط الاستخدامات، وتحسين وسائل النقل العام، وتعزيز البنية التحتية الخضراء.
2. **تعزيز المشاركة المجتمعية** :إشراك المجتمعات المحلية في تخطيط وتنفيذ ورصد مبادرات التنمية المستدامة.
3. **بناء المرونة المحلية** :تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على التكيف مع الصدمات والتغيرات، سواء كانت بيئية أو اقتصادية أو اجتماعية.

5.2.4في مجال البحث والبيانات

1. **تحسين جمع البيانات السكانية وتحليلها** :تعزيز نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، واستخدام مصادر البيانات الجديدة، مثل البيانات الضخمة والاستشعار عن بعد.

2. **تطوير نماذج متكاملة** :تطوير نماذج تحليلية تدمج الديناميات السكانية مع النظم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
3. **دعم البحث متعدد التخصصات** :تشجيع التعاون بين مختلف التخصصات العلمية لفهم التفاعلات المعقدة بين السكان والتنمية المستدامة.

المحاضرة رقم 02:

الأراء المختلفة للمفكرين(علم الاقتصاد، علم البيئة، علم الاجتماع)

حول التنمية المستدامة

1.تعريف التنمية المستدامة:

- يُستخدم مصطلح التنمية عمومًا للإشارة إلى النمو أو التقدم. ومع ذلك، أصبح هذا المصطلح، خاصة في القرنين الماضيين، مرادفًا للنمو الاقتصادي من حيث الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل الفردي للأمة. لقد أدى هذا التعريف إلى سباق محموم بين الدول لتحقيق أهداف التنمية والحفاظ عليها. وغالبًا ما تتعارض هذه الأهداف مع فكرة الحفاظ على البيئة أو استدامتها. من أجل إعادة بناء العلاقة المتناغمة بين الإنسان والطبيعة، بدأت منظمات عالمية مثل الأمم المتحدة في حملة لتحقيق التنمية المستدامة (د. جيوتيشموى بورا، 2019، ص. 2).
- في حين ناقشت الأدبيات السابقة مجموعة واسعة من القضايا حول مفهوم التنمية المستدامة الناشئ، يُعتبر البيان التالي من الاستراتيجية العالمية للحفاظ على البيئةIUCN/WWF/UNEP) ، 1980 (أول محاولة فعلية لتعريف التنمية المستدامة: "لكي تكون التنمية مستدامة، يجب أن تأخذ في الاعتبار العوامل الاجتماعية والبيئية، بالإضافة إلى الاقتصادية؛ من قاعدة الموارد الحية وغير الحية؛ ومن المزايا والعيوب على المدى الطويل وكذلك القصير للإجراءات البديلة" (كينر، ماركو، 2005، ص. 3).
- كما عرّفها عاطف غيث، التنمية تعني الحركة العلمية المخططة لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية، تُنفذ من خلال أيديولوجية معينة لتحقيق التغيير المستهدف، بهدف الانتقال من حالة غير مرغوبة إلى حالة مرغوبة (قادري محمد طاهر، 2013، ص. 25).

2.بعض الآراء المختلفة حول مفهوم التنمية المستدامة:

مقياس: السكان والتنمية المستدامة

السنة الثانية ليسانس علم السكان

ظهرت فكرة التنمية المستدامة في أواخر الثمانينات من القرن الماضي كنتيجة حتمية للمشاكل البيئية الخطيرة التي أثرت على حياة الكائنات الحية والأرض بشكل عام، وقد ترافق ذلك مع آراء مختلفة للعلماء في تحديد مفهوم دقيق وموحد للتنمية المستدامة، بسبب اختلاف توجهاتهم. ومن أبرز هذه الآراء (دوناتو رومانو، 2003، الصفحات 53-55):

2.1الاقتصاديون:

قبل تناول مفهوم التنمية المستدامة من الناحية الاقتصادية، من الضروري أولاً تعريف مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. يُعرف النمو الاقتصادي بأنه زيادة في الدخل القومي، وزيادة في الدخل الفردي، وزيادة في عوامل الإنتاج. وبالتالي، تم ربط مفهوم التنمية بالنمو الاقتصادي وفقًا لمؤشرات تركز معظمها على الاعتبارات الاقتصادية فقط، في حين أن التنمية الاقتصادية هي مفهوم أوسع، يتضمن، بالإضافة إلى البعد الاقتصادي، تحسين حياة الناس، خاصة الفقراء، وتحسين المهارات والمعرفة والخيارات، وتعزيز الحقوق المدنية والحريات والتمثيل السياسي. هنا، تركز التنمية الاقتصادية على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للفرد، وقد لاحظنا في التعريفين السابقين غياب البيئة كعامل في تحقيق التنمية. ولكن اليوم، ومع زيادة الوعي العالمي بالبيئة، يعتقد الاقتصاديون أن التنمية المطلوبة هي التنمية المستدامة، التي عُرفت كما يلي: "تشمل التنمية الاقتصادية المستدامة تعظيم العوائد الصافية من التنمية الاقتصادية بشرط الحفاظ على جودة الموارد الطبيعية والخدمات على مر الزمن"، أي إنها تشير إلى الحد الأمثل للتداخل بين ثلاثة أنظمة: البيئة، والاقتصاد، والاجتماع، من خلال عملية تكيف ديناميكية للاختيارات البديلة.

2.2البيئيون:

يجادل علماء البيئة وعلماء الأحياء بأن النظام البيئي هو الذي يجب أن يكون مستدامًا، لأن اهتمامهم الأساسي هو حماية التنوع البيولوجي والتنوع الجيني. أحد علماء البيئة هو كونواي، الذي أولى اهتمامًا كبيرًا للزراعة المستدامة، ويعالج مفهوم الاستدامة من خلال ميل النظام إلى مقاومة الانهيار في الأزمات. "الاستدامة هي القدرة على الحفاظ على الإنتاجية، سواء كانت في حقل أو مزرعة أو أمة، في مواجهة الأزمات والصدمات." رغم أن بعض الأنظمة الزراعية ذات الإنتاجية العالية معرضة لخطر عدم الاستدامة، إلا أن الزراعة الصناعية معرضة بشكل خاص لهذا الخطر بسبب اعتمادها المتزايد على قاعدة جينية أضيق من ذي قبل. لذا يركز العديد من البيئيين على حماية التنوع البيولوجي من خلال حماية المناطق الطبيعية.

يرى بعض البيئيين أيضًا أن التنمية المستدامة تعني توقف النمو كحل لمشكلة تلوث البيئة واستنزاف الموارد، ويعرفون التنمية بأنها "التنمية التي تقلل من استخدام الموارد وتزيد من الفوضى العالمية." ومع

ذلك، يجادل العديد من البيئيين بأن عدم النمو ليس حلاً مناسبًا، حيث يمكن لبعض النمو أن يساهم في منع تدهور البيئة.

2.3بالنسبة لعلماء الاجتماع:

الهدف المنشود من تحقيق التنمية، مهما كانت شكلها، وفقًا لعلماء الاجتماع، هو الإنسان (الفرد). لذا نجدهم مهتمين بالجوانب المختلفة المحيطة به والمُؤثرة عليه من التعليم والثقافة وأنماط الاستهلاك وتوزيع الثروة. ينظر علماء الاجتماع إلى التنمية المستدامة من خلال استدامة التوزيع العادل للثروة والموارد. تحتاج العوامل الاقتصادية والسياسية السائدة اليوم التي تشجع على تدهور البيئة إلى المعالجة والإصلاح. فقط من خلال ذلك يمكن أن تصبح التنمية المستدامة احتمالًا واقعيًا على المستوى العالمي.

.3تعريف علمي لمفهوم التنمية المستدامة:

تعاني التنمية المستدامة من ازدحام شديد في التعريفات والمعاني، لذلك أصبحت المشكلة ليست في غياب تعريف، بل في تعدد وتعقيد التعريفات. وقد ظهرت العديد من التعريفات التي تشمل عناصر وشروط هذه التنمية. هناك نوعان من التعريفات:

الفئة الأولى:

تمثل تعريفات موجزة تُسمى التعريفات الأحادية للتنمية المستدامة، وهذه التعريفات أقرب إلى الشعارات وتفتقر إلى العمق العلمي والعملي والتحليلي، ومنها (مياح عادل، مياح نذير، 2011، ص. 3):

- التنمية المستدامة هي التنمية التي لا تتعارض مع البيئة.
- التنمية المستدامة هي التنمية المتجددة.
- التنمية المستدامة هي ما يحدد الذهنية النهائية للموارد الطبيعية غير المحدودة.

أما الفئة الثانية:

فتمثل تعريفات أكثر شمولاً، ومنها:

مقياس: السكان والتنمية المستدامة

السنة الثانية ليسانس علم السكان

- التنمية المستدامة هي: "التنمية التي لا تؤدي مع مرور الوقت إلى انخفاض في رأس المال البشري والطبيعي والبيئي سواء على المستوى المحلي أو العالمي".
- تُعرّف منظمة الأغذية والزراعة (FAO) التنمية المستدامة بأنها: "إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية، وتوجيه التغيير التكنولوجي والمؤسسي بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات الإنسانية الحالية والمستمرة للأجيال الحالية والمستقبلية. تتضمن التنمية المستدامة (في قطاعات الزراعة والغابات ومصائد الأسماك) الحفاظ على الأراضي والمياه وموارد النباتات والحيوانات الجينية، وهي غير مدمرة بيئيًا، مناسبة تقنيًا، قابلة للتطبيق اقتصاديًا ومقبولة اجتماعيًا." (دوناتو رومانو، 2003، ص. 56

العلاقة بين السكان والتنمية المستدامة

(1وجهات نظر المدارس الفكرية:

مقدمة :تعتبر التنمية والسكان مشكلتين حديثتين مترابطتين بشكل وثيق، تؤثر كل منهما على الأخرى. لقد أصبح دراسة آثار هذه التداخل والتأثير المتبادل أمرًا ذا أهمية كبيرة، ويشغل جزءًا كبيرًا من جهود المفكرين والاقتصاديين وعلماء الاجتماع وعلماء السكان في جميع أنحاء العالم. لم تتوصل المدارس الفكرية المختلفة إلى رؤية موحدة ومتفق عليها حول طبيعة العلاقة بين المتغيرات الديموغرافية والاقتصادية.

1. **فكر مالثوس القديم** :ينكر هذا الفكر العلاقة بين المتغيرات السكانية والمتغيرات الاقتصادية، أو بمعنى آخر، يعتبر السكان عاملًا مستقلًا ومعزولًا عن الحياة الاقتصادية. يعتبر مالثوس أن الإنسان مجرد كائن مستهلك، يعمل دائمًا على استنزاف الموارد الطبيعية دون العمل على زيادتها. تعتمد نظرية مالثوس على أن النمو السكاني يتزايد وفق تسلسل هندسي (1، 2، 4، 6، 8، 16) بينما تتزايد الموارد الغذائية وفق تسلسل حسابي (1، 2، 3، 4، ...)، مما يؤدي إلى عدم التوازن بين النمو السكاني والموارد المحدودة، مما يواجه البشرية مشاكل كبيرة نتيجة هذه الزيادة السكانية. ويعتبر أن الحل الوحيد لذلك هو التخلص من الزيادة السكانية بطرق مختلفة، قد يتسبب بعضها في إشعال الحروب ونشر الأمراض بين الشعوب (دونالد غان ماكراي، 2024).
2. **ما بعد مالثوس** :لتطوير فكره، ظهرت المدرسة المالثوسية الجديدة، التي قدمت رؤية متطرفة أيضًا حول العلاقة بين المتغيرات الديموغرافية والاقتصادية. تعتبر أن التخلف الذي تعاني منه معظم الدول النامية ناتج فقط عن الزيادات السكانية التي حققتها ولا تزال تحققها بمعدلات عالية،

متجاهلة آثار الاستعمار التي تركت هذه الدول في حالة من التخلف والانحدار الاقتصادي والاجتماعي.

على النقيض من وجهة النظر المالثوسية السابقة، توجد تيارات فكرية أخرى تعالج مشكلات السكان والتنمية من منظور مختلف تمامًا، حيث تعتبر أن النمو السكاني عامل إيجابي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأنه لا يمكن اعتبار العامل السكاني مستقلًا عن عوامل التنمية.

3. **ابن خلدون** :كان أول هؤلاء المفكرين العرب ابن خلدون، الذي يرى في مقدمته الشهيرة أن "ثروة البلاد تكمن في سكانها الذين يحبون العمل، وأن نمو العمال، وتوزيع العمل، ونمو المدن هو الطريق الرئيسي لتراكم الثروة".

بالإضافة إلى ذلك، تبرز رؤية الاقتصاد الدنماركي إستيلا بوسروب، التي طرحت في عام 1965 الجدل بين النمو السكاني وإنتاج الغذاء بشكل يتعارض تمامًا مع مالثوس. حيث بدأت أبحاثها بالقول إن النمو السكاني يُعتبر هنا متغيرًا مستقلًا، وفي رأيها، فإن النمو السكاني السريع يزيد من نسبة الشباب الذين يمثلون خزَّانًا للإبداع والابتكار، ويكونون محركًا للتغيير التكنولوجي نحو الأفضل، خاصة في القطاع الزراعي (بن زايد ريم، 2012، ص. 17).

(2تأثير التنمية على النمو السكاني

تؤثر التنمية بشكل كبير على النمو السكاني بسبب التغيرات في معدلات المواليد والوفيات في المجتمع. ولتحديد هذا التأثير، نقيس أحد مؤشرات التنمية الأساسية، مثل مستوى الدخل الفردي، الذي يُعتبر من أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي مجتمع. يُعتبر ارتفاع مستوى الدخل تجسيدًا للتنمية، مما يؤدي إلى انخفاض معدل الوفيات، بفضل تحسين مستوى الصحة والمعيشة. نجد أنه هناك علاقة عكسية بين مستوى الدخل الفردي ومعدل الوفاة، حيث كلما ارتفع مستوى الدخل، انخفض معدل الوفيات.

كما يؤثر تحسين مستوى الدخل الفردي على معدل المواليد، ولكن تأثيره يختلف بين المجتمعات، فقد يؤدي تحسين الدخل إلى تأخير سن الزواج مما يؤدي إلى انخفاض الخصوبة، أو قد يؤدي إلى تعدد الزوجات وبالتالي ارتفاع الخصوبة. كما أن رفع مستوى الخدمات في المجتمع يزيد من الدخل ويقلل من البطالة، مما يرفع مستوى المعيشة، وينعكس ذلك على المستوى التعليمي من خلال توفير المؤسسات التعليمية وخفض مستوى الأمية. إن التعليم بدوره يؤخر سن الزواج ويرفع مستوى الوعي، مما يؤدي

إلى تقليل فترة الخصوبة، وبالتالي يميل معدل النمو السكاني نحو الانخفاض للحفاظ على مستوى معيشة عالٍ (بن زايد ريم، 2012، ص. 19).

(3تأثير النمو السكاني على التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

لم يكن لدى الباحثين في الديموغرافيا والاقتصاد آراء موحدة حول تأثير النمو السكاني على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولكن توجد اتجاهان رئيسيان في هذا الموضوع، كل منهما سيتم ذكره:

- **الاتجاه الأول** :يرى أن النمو السكاني له تأثير سلبي على عملية التنمية في المجتمع، حيث إن الزيادة السكانية ستؤدي إلى استنزاف الإنجازات التنموية للمجتمع، وتشكل عبئًا يعيق تقدمه واستمراره. وقد استند مؤيدو هذا الاتجاه إلى ما يلي:

- **أثر النمو السكاني على سوق العمل** :يزيد النمو السكاني السريع من عرض القوة العاملة ويزيد من مشكلة البطالة بأنواعها في المجتمع، مما يؤدي إلى تقليل الأجور. وهذا يعني أن العائلات لن تحصل على الموارد الكافية لتأهيل وتدريب شبابها، مما يؤدي إلى زيادة مستمرة في عدد العمال غير المؤهلين في سوق العمل. ومع استمرار النمو السكاني، فإن ذلك يعرقل عملية التنمية.

- **أثر النمو السكاني على الاستهلاك** :يرى بعض المفكرين المؤيدين لهذا الاتجاه أن الزيادة السريعة في السكان تعني زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية، سواء كانت أساسية أو ترفيهية، بالإضافة إلى الطلب على الخدمات، مما يضع ضغطًا على عملية التنمية في المجتمع. يؤدي ارتفاع مستوى الاستهلاك الناتج عن زيادة السكان إلى استنزاف الموارد التي توفرها الطبيعة بسرعة.

- **أثر النمو السكاني على الاستثمار** :يؤكد مؤيدو هذا الاتجاه أن النمو السكاني يؤثر سلبًا على عملية التنمية من خلال تأثيره السلبي على الاستثمار. حيث يتطلب النمو السكاني تخصيص جزء أكبر من الدخل للاستهلاك وتقليل مخصصات الادخار. وبالتالي، يشدد مؤيدو هذا الاتجاه على التأثير السلبي للنمو السكاني على عملية التنمية من خلال تشتت الموارد التنموية وزيادة أعبائها.

- **الاتجاه الثاني** :يرى أن النمو السكاني له تأثير إيجابي على مسار التنمية في المجتمع، حيث يخلق الظروف والعوامل المناسبة في البناء التنموي، ويعتبر هذا النمو دافعًا لحركة التنمية، وقد أظهروا أهميته كما يلي:

- يزيد النمو السكاني من نسبة الشباب في هرم السكان، مما يزيد من قوة العمل في المجتمع، وهذا بدوره يزود سوق العمل بالعمالة الشابة القادرة على العمل والعطاء المستمر.

- يُعتبر هذا الاتجاه أن الإنسان هو صانع التنمية وجني ثمارها، حيث لا يوجد تنمية اقتصادية واجتماعية بدون العنصر البشري بأفكاره وقوته.

د. بن زايد ريم

السنة الجامعية: 2025/2024

مقياس: السكان والتنمية المستدامة

السنة الثانية ليسانس علم السكان

محاضرة رقم 03:

أبعاد التنمية المستدامة

مقدمة

تُعتبر التنمية المستدامة من القضايا الحيوية التي تكتسب اهتمامًا متزايدًا في جميع أنحاء العالم، حيث تسعى لتحقيق توازن بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. تُعرف التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها". في هذه المحاضرة، سنستعرض أبعاد التنمية المستدامة، وأهميتها، والتحديات التي تواجهها.

1. مفهوم التنمية المستدامة

تتضمن التنمية المستدامة ثلاثة أبعاد رئيسية:

- **البعد الاقتصادي**
- **البعد الاجتماعي**
- **البعد البيئي**

يجب أن تتفاعل هذه الأبعاد بشكل متكامل لضمان تحقيق التنمية المستدامة.

2. الأبعاد الرئيسية للتنمية المستدامة

أ. البعد الاقتصادي

يعتبر البعد الاقتصادي أحد الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة، حيث يركز على تحقيق النمو الاقتصادي بطريقة تضمن الاستدامة. يتضمن ذلك:

- **زيادة الإنتاجية** :تحسين الكفاءة وزيادة الإنتاج في مختلف القطاعات.
- **التوزيع العادل للثروة** :ضمان أن يستفيد جميع أفراد المجتمع من النمو الاقتصادي.
- **الاستثمار في الابتكار** :دعم البحث والتطوير لتعزيز القدرة التنافسية.
- **إدارة الموارد الطبيعية** :استخدام الموارد بشكل مسؤول لضمان عدم استنزافها.

ب. البعد الاجتماعي

يتعلق البعد الاجتماعي بتحسين جودة الحياة وتعزيز العدالة الاجتماعية. يشمل هذا البعد:

- **التعليم** :توفير التعليم الجيد للجميع كوسيلة لتحقيق التنمية.
- **الصحة** :تحسين الخدمات الصحية وضمان الوصول إليها.
- **المشاركة المجتمعية** :تعزيز مشاركة الأفراد في صنع القرار.
- **الحد من الفقر** :تطوير برامج تهدف إلى تقليل الفقر وتحسين مستوى المعيشة.

ج. البعد البيئي

يركز البعد البيئي على حماية البيئة وضمان استدامتها. يتضمن هذا البعد:

- **حماية التنوع البيولوجي** :الحفاظ على الأنواع المختلفة والموائل الطبيعية.
- **إدارة النفايات** :تطوير استراتيجيات فعالة لإدارة النفايات والتقليل منها.
- **تغير المناخ** :التصدي لتغير المناخ من خلال تقليل انبعاثات الكربون وتعزيز الطاقة المتجددة.
- **استخدام الموارد المستدامة** :تعزيز استخدام الموارد الطبيعية بشكل يحافظ على البيئة.

3.أهمية التنمية المستدامة

تكتسب التنمية المستدامة أهمية خاصة في العصر الحالي بسبب:

- **التحديات البيئية** :مثل التغير المناخي وندرة الموارد الطبيعية.
- **النمو السكاني** :الذي يزيد من الضغط على الموارد الطبيعية والخدمات الأساسية.
- **عدم المساواة** :الحاجة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل الفجوات بين الأفراد.
- **التقدم التكنولوجي** :الذي يتيح إمكانية تحقيق التنمية المستدامة من خلال الابتكار.

4.التحديات التي تواجه التنمية المستدامة

تواجه التنمية المستدامة عددًا من التحديات، منها:

- **تغير المناخ** :يؤثر على الزراعة والمياه والصحة، مما يهدد الأمن الغذائي.
- **النمو الاقتصادي غير المتوازن** :يؤدي إلى تفاقم الفقر والبطالة.
- **نقص الموارد** :تزايد الطلب على الموارد الطبيعية يعرضها للاستنزاف.
- **الفساد** :يؤثر سلبًا على توزيع الثروات ويعيق التنمية.

.5استراتيجيات تعزيز التنمية المستدامة

لتحقيق التنمية المستدامة، يمكن اتباع عدد من الاستراتيجيات:

- **التخطيط الاستراتيجي** :وضع خطط تنموية شاملة تشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- **التعليم والتوعية** :تعزيز الوعي بأهمية التنمية المستدامة من خلال التعليم.
- **التعاون الدولي** :تعزيز التعاون بين الدول لمواجهة التحديات العالمية.
- **تشجيع الابتكار** :دعم البحث والتطوير في مجالات الطاقة المتجددة والتكنولوجيا النظيفة.

خاتمة

تُعتبر التنمية المستدامة ضرورة ملحة لمواجهة التحديات العالمية المعاصرة. من خلال تفاعل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، يمكن تحقيق تنمية تسهم في تحسين جودة الحياة للأجيال الحالية والمستقبلية. يتطلب الأمر تعاونًا عالميًا وجهودًا محلية مستدامة لضمان تحقيق الأهداف التنموية. إن الوعي والتفاعل الفعال بين جميع الأطراف المعنية هو المفتاح لتحقيق التنمية المستدامة وضمان مستقبل أفضل للجميع

د. بن زايد ريم

السنة الجامعية: 2025/2024

مقياس: السكان والتنمية المستدامة

السنة الثانية ليسانس علم السكان

محاضرة 04:

الأبعاد الثانوية للتنمية المستدامة

مقدمة

تُعتبر التنمية المستدامة مفهومًا شاملاً يتضمن أبعادًا رئيسية عدة، وهي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ولكن، بالإضافة إلى هذه الأبعاد، هناك أبعاد ثانوية تلعب دورًا حيويًا في تحقيق التنمية المستدامة. في هذه المحاضرة، سنستعرض الأبعاد الثانوية للتنمية المستدامة، ونناقش أهميتها وتأثيرها على تحقيق الأهداف التنموية.

1. تعريف الأبعاد الثانوية للتنمية المستدامة

تشير الأبعاد الثانوية للتنمية المستدامة إلى العوامل والمجالات التي تدعم الأبعاد الرئيسية وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة. تشمل هذه الأبعاد الثقافة، التكنولوجيا، الحوكمة، والعدالة الاجتماعية.

2. الأبعاد الثانوية للتنمية المستدامة

أ. البعد الثقافي

يمثل البعد الثقافي أهمية كبيرة في التنمية المستدامة، حيث يشمل:

- **الحفاظ على التراث** :ضرورة الحفاظ على الثقافات واللغات المحلية كجزء من الهوية.
- **تعزيز القيم الاجتماعية** :تعزيز القيم التي تدعم التعاون والاستدامة.
- **الابتكار الثقافي** :تشجيع الفنون والابتكار كوسيلة لتعزيز الوعي بالقضايا البيئية والاجتماعية.

ب. البعد التكنولوجي

يعتبر البعد التكنولوجي من الأبعاد الحيوية التي تدعم التنمية المستدامة من خلال:

- **التكنولوجيا النظيفة** :تطوير واستخدام تقنيات صديقة للبيئة مثل الطاقة المتجددة.

- **تحسين الكفاءة** :استخدام التكنولوجيا لتحسين كفاءة استخدام الموارد.
- **التواصل والتعاون** :تسهيل التواصل بين المجتمعات من خلال التكنولوجيا الحديثة، مما يعزز من تبادل المعرفة.

ج. البعد الحكومي (الحوكمة)

تلعب الحوكمة دورًا رئيسيًا في تحقيق التنمية المستدامة من خلال:

- **الشفافية والمساءلة** :تعزيز الشفافية في اتخاذ القرارات الحكومية لضمان العدالة.
- **المشاركة المجتمعية** :تشجيع المشاركة الفعالة للمواطنين في صنع القرار.
- **التشريعات والسياسات** :وضع سياسات وتشريعات تدعم الأبعاد البيئية والاجتماعية.

د. البعد الاقتصادي المحلي

يتعلق هذا البعد بتعزيز الاقتصاد المحلي من خلال:

- **تطوير المشاريع الصغيرة** :دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة كوسيلة لتحفيز النمو الاقتصادي المحلي.
- **ترويج المنتجات المحلية** :تعزيز استهلاك المنتجات المحلية للحد من البصمة البيئية.
- **توظيف الموارد المحلية** :استخدام الموارد المحلية بشكل مستدام لدعم الاقتصاد المحلي.

3.أهمية الأبعاد الثانوية

تساهم الأبعاد الثانوية في تعزيز التنمية المستدامة بعدة طرق:

- **التكامل** :تعمل هذه الأبعاد على تعزيز التكامل بين الأبعاد الرئيسية، مما يساعد في تحقيق الأهداف التنموية.
- **المرونة** :توفر الأبعاد الثانوية استراتيجيات مرنة للتكيف مع التحديات المحلية والعالمية.

- **الدعوة للمشاركة** :تشجع هذه الأبعاد على مشاركة المجتمع في جهود التنمية، مما يعزز من فعالية المبادرات.

4.التحديات المرتبطة بالأبعاد الثانوية

على الرغم من أهمية الأبعاد الثانوية، تواجه التنمية المستدامة تحديات عدة، منها:

- **نقص الوعي** :قلة الوعي بأهمية الأبعاد الثقافية والتكنولوجية في التنمية المستدامة.
- **الصراعات السياسية** :تؤثر الصراعات السياسية على قدرة الحكومات على تنفيذ سياسات تدعم التنمية المستدامة.
- **فجوة التكنولوجيا** :عدم توفر التكنولوجيا الحديثة في بعض المناطق، مما يعوق تحقيق التنمية المستدامة.

5.استراتيجيات تعزيز الأبعاد الثانوية

لتحقيق الأبعاد الثانوية بشكل فعال، يمكن اتباع استراتيجيات متعددة:

- **التعليم والتوعية** :تعزيز التعليم حول أهمية الثقافة والتكنولوجيا في التنمية المستدامة.
- **التعاون الدولي** :تعزيز التعاون بين الدول لتبادل المعرفة والخبرات.
- **تشجيع الابتكار** :دعم الابتكار في المجالات التكنولوجية والثقافية لتعزيز التنمية المستدامة.

خاتمة

تُعتبر الأبعاد الثانوية للتنمية المستدامة جزءًا لا يتجزأ من تحقيق الأهداف التنموية. من خلال التركيز على الجوانب الثقافية والتكنولوجية والحكومية والاقتصادية المحلية، يمكننا تعزيز التنمية المستدامة بشكل شامل. إن التعاون بين جميع الفئات المعنية، من حكومات ومجتمعات وأفراد، هو المفتاح لتحقيق تنمية مستدامة تضمن مستقبلًا أفضل للأجيال القادمة.

قائمة المراجع:

Becker, G. S., & Lewis, H. G. (1973). On the interaction between the quantity and quality of children. Journal of Political Economy, 81(2, Part 2), S279-S288.

Bloom, D. E., et al. (2017). Demographic change and economic growth in Asia. Asian Economic Policy Review, 12(1), 70-90.

Boserup, E. (1981). Population and technological change: A study of long-term trends. University of Chicago Press.

Canning, D., et al. (2012). Demographic change and economic growth in Asia. Harvard Initiative for Global Health Working Paper Series.

Carson, R. (1962). Silent Spring. Houghton Mifflin.

Chertow, M. R. (2000). The IPAT equation and its variants. Journal of Industrial Ecology, 4(4), 13-29.

Daly, H. E., & Farley, J. (2011). Ecological economics: Principles and applications. Island Press.

Ehrlich, P. R. (1968). The population bomb. Ballantine Books.

Elkington, J. (1997). Cannibals with forks: The triple bottom line of 21st century business. Capstone.

Grober, U. (2007). Deep roots: A conceptual history of "sustainable development" (Nachhaltigkeit). Wissenschaftszentrum Berlin für Sozialforschung.

IPBES. (2019). Global assessment report on biodiversity and ecosystem services. Intergovernmental Science-Policy Platform on Biodiversity and Ecosystem Services.

IPCC. (2022). Climate Change 2022: Impacts, Adaptation and Vulnerability. Intergovernmental Panel on Climate Change.

Iqbal, M. (2010). Islamic perspectives on sustainable development. Palgrave Macmillan.

IUCN, UNEP, & WWF. (1980). World Conservation Strategy: Living resource conservation for sustainable development. International Union for Conservation of Nature.

Kirk, D. (1996). Demographic transition theory. Population Studies, 50(3), 361-387.

Lee, R., & Mason, A. (2017). Cost of aging. Finance and Development, 54(1), 7-9.

Lutz, W., et al. (2014). The human core of the shared socioeconomic pathways: Population scenarios by age, sex and level of education for all countries to 2100. Global Environmental Change, 42, 181-192.

Lutz, W., et al. (2019). Demographic scenarios for the EU: Migration, population and education. Publications Office of the European Union.

Malthus, T. R. (1798/2008). An essay on the principle of population. Oxford University Press.

Meadows, D. H., et al. (1972). The limits to growth: A report for the Club of Rome's project on the predicament of mankind. Universe Books.

+of Economic and Social Affairs, Population Division.

Urdal, H. (2012). Youth bulges and violence. In J. A. Goldstone, E. P. Kaufmann, & M. D. Toft (Eds.), Political Demography: How Population Changes Are Reshaping International Security and National Politics (pp. 117-132). Oxford University Press.

WCED. (1987). Our common future. World Commission on Environment and Development, Oxford University Press.

WEF. (2020). The Future of Jobs Report 2020. World Economic Forum.

Weeks, J. R. (2021). Population: An introduction to concepts and issues. Cengage Learning.

WHO. (2021). Global report on ageism. World Health Organization.

World Bank. (2022). Migration and Development Brief 36. World Bank.

محاضرة رقم 05:

مؤشر التنمية البشرية والمؤشرات التابعة له

مقدمة

يعتبر مؤشر التنمية البشرية (Human Development Index - HDI) أحد أهم المؤشرات العالمية لقياس التنمية في مختلف دول العالم. تم تطوير هذا المؤشر عام 1990 من قبل الاقتصادي الباكستاني محبوب الحق بالتعاون مع الاقتصادي الهندي أمارتيا سن، ويصدر سنوياً ضمن تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي .(UNDP, 2020) يتميز هذا المؤشر بتجاوزه لفكرة قياس التنمية بالاعتماد على المؤشرات الاقتصادية فقط مثل الناتج المحلي الإجمالي، ليشمل أبعاداً إنسانية واجتماعية تعكس جودة حياة السكان (السعدي، 2018).

مفهوم مؤشر التنمية البشرية

يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤشر التنمية البشرية بأنه "مقياس موجز لمتوسط الإنجاز في الأبعاد الرئيسية للتنمية البشرية: حياة طويلة وصحية، المعرفة، ومستوى معيشي لائق (UNDP, 2022)" .وبحسب العيسوي (2019)، يهدف المؤشر إلى قياس مستوى رفاهية الشعوب وتطورها الاجتماعي والاقتصادي بشكل شامل ومتكامل.

المكونات الرئيسية لمؤشر التنمية البشرية

يتكون مؤشر التنمية البشرية من ثلاثة أبعاد رئيسية، ولكل بعد مؤشراته الخاصة (الرفاعي، 2021):

1. البعد الصحي: طول العمر والحياة الصحية

يقاس هذا البعد من خلال مؤشر متوسط العمر المتوقع عند الولادة .(Life Expectancy at Birth) وهو يعكس قدرة الأفراد على العيش حياة طويلة وصحية، ويرتبط بمستوى الخدمات الصحية والغذائية والبيئية في الدولة (عبد الرحمن، 2020).

2. البعد المعرفي: التعليم والمعرفة

يقاس هذا البعد بمؤشرين فرعيين:

- متوسط سنوات الدراسة للبالغين (Mean Years of Schooling) لمن هم في سن 25 سنة وما فوق.

- سنوات الدراسة المتوقعة للأطفال (Expected Years of Schooling) في سن الدخول للمدرسة.

كما يذكر الخزاعي (2019)، يعكس هذا البعد مستوى التطور التعليمي وإمكانية الوصول إلى المعرفة والمهارات اللازمة للمشاركة الفعالة في المجتمع.

3. البعد الاقتصادي: مستوى المعيشة

يقاس هذا البعد من خلال مؤشر نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (GNI per capita) بالدولار الأمريكي حسب تعادل القوة الشرائية .(PPP) يعكس هذا المؤشر مستوى المعيشة والرفاهية الاقتصادية للمواطنين (الشمري، 2021).

حساب مؤشر التنمية البشرية

وفقاً لتقرير التنمية البشرية(UNDP, 2022) ، يتم حساب مؤشر التنمية البشرية من خلال الخطوات التالية:

1. **حساب المؤشرات الفرعية** :يتم تحويل قيم كل بعد إلى مؤشر يتراوح بين 0 و1 باستخدام الصيغة التالية :المؤشر الفرعي = (القيمة الفعلية – القيمة الدنيا) / (القيمة القصوى – القيمة الدنيا)
2. **تجميع المؤشرات الفرعية** :يتم حساب المتوسط الهندسي للمؤشرات الثلاثة) = HDI :مؤشر الصحة × مؤشر التعليم × مؤشر الدخل)(1/3)^

يشير الزعبي (2020) إلى أن استخدام المتوسط الهندسي بدلاً من المتوسط الحسابي يعكس عدم إمكانية التعويض الكامل بين الأبعاد المختلفة للتنمية البشرية.

تصنيف الدول حسب مؤشر التنمية البشرية

تصنف الدول وفقاً لقيمة مؤشر التنمية البشرية إلى أربع فئات رئيسية:(UNDP, 2021)

1. **تنمية بشرية مرتفعة جداً** :الدول ذات قيمة مؤشر تنمية بشرية أكبر من أو تساوي 0.800
2. **تنمية بشرية مرتفعة** :الدول ذات قيمة مؤشر تتراوح بين 0.700 و 0.799
3. **تنمية بشرية متوسطة** :الدول ذات قيمة مؤشر تتراوح بين 0.550 و 0.699
4. **تنمية بشرية منخفضة** :الدول ذات قيمة مؤشر أقل من 0.550

المؤشرات المرتبطة بمؤشر التنمية البشرية

بالإضافة إلى مؤشر التنمية البشرية الأساسي، طور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عدة مؤشرات تكميلية لتغطية جوانب أخرى من التنمية البشرية:

1. مؤشر التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة(IHDI)

يقيس هذا المؤشر متوسط مستوى التنمية البشرية للسكان مع الأخذ في الاعتبار التفاوت في توزيع الصحة والتعليم والدخل. كما يوضح الحميد (2019)، فإن الفرق بين مؤشر التنمية البشرية ومؤشر التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة يمثل خسارة التنمية البشرية بسبب عدم المساواة.

يُحسب مؤشر التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة باستخدام المعادلة:(UNDP, 2022)

$$IHDI = HDI \times (1 - A)$$

حيث A هو متوسط نسبة عدم المساواة في الأبعاد الثلاثة.

2. مؤشر التنمية حسب النوع الاجتماعي(GDI)

يقيس هذا المؤشر الفجوة بين الجنسين في التنمية البشرية من خلال مقارنة قيمة مؤشر التنمية البشرية لكل من الذكور والإناث. ويشير صباح (2020) إلى أن هذا المؤشر يعكس مدى تكافؤ الفرص بين الجنسين في مجالات الصحة والتعليم ومستوى المعيشة.

يُحسب مؤشر التنمية حسب النوع الاجتماعي كنسبة بين مؤشر التنمية البشرية للإناث ومؤشر التنمية البشرية للذكور.

3. مؤشر عدم المساواة بين الجنسين(GII)

يركز هذا المؤشر على قياس الفجوة بين الجنسين في ثلاثة أبعاد رئيسية: الصحة الإنجابية، والتمكين، والنشاط الاقتصادي. وكما يذكر الشريف (2021)، فإن ارتفاع قيمة هذا المؤشر تشير إلى ارتفاع مستوى عدم المساواة بين الجنسين.

يتم قياس هذه الأبعاد من خلال مؤشرات فرعية تشمل:

- الصحة الإنجابية: معدل وفيات الأمهات ومعدل الولادات للمراهقات
- التمكين: نسبة مقاعد البرلمان التي تشغلها النساء ونسبة السكان البالغين من كلا الجنسين الحاصلين على تعليم ثانوي على الأقل
- النشاط الاقتصادي: نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل مقارنة بالرجل

4. مؤشر الفقر متعدد الأبعاد(MPI)

تم تطوير هذا المؤشر بالتعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية (OPHI)عام 2010. وبحسب الدمرداش (2021)، يقيس هذا المؤشر أوجه الحرمان المتعددة التي تواجه الأفراد في مجالات الصحة والتعليم ومستوى المعيشة.

يتم تحديد الفقر متعدد الأبعاد من خلال عشرة مؤشرات تندرج تحت ثلاثة أبعاد:

- الصحة: التغذية ووفيات الأطفال
- التعليم: سنوات الدراسة والالتحاق بالمدارس
- مستوى المعيشة: الكهرباء، مياه الشرب، الصرف الصحي، الوقود المستخدم للطهي، السكن، وملكية الأصول

أهمية مؤشر التنمية البشرية وتطبيقاته

يشير كمال (2020) إلى أن مؤشر التنمية البشرية يكتسب أهميته من كونه:

1. **أداة مقارنة دولية** :يسمح بمقارنة مستويات التنمية البشرية بين الدول والمناطق المختلفة.
2. **مرشد لصانعي السياسات** :يساعد الحكومات على تحديد أولويات التنمية وتوجيه الموارد نحو المجالات الأكثر احتياجاً.
3. **أداة لتقييم التقدم** :يمكن من خلاله قياس التقدم المحرز في مجال التنمية البشرية على مر الزمن.
4. **أداة للدعوة والمناصرة** :يستخدم من قبل المنظمات غير الحكومية للدعوة إلى سياسات تنموية أكثر عدالة وشمولية.

انتقادات موجهة لمؤشر التنمية البشرية

رغم أهمية وانتشار مؤشر التنمية البشرية، إلا أنه لم يخلُ من الانتقادات. وقد لخص العمري (2019) أبرز هذه الانتقادات في النقاط التالية:

1. **محدودية الأبعاد** :يركز المؤشر على ثلاثة أبعاد فقط، متجاهلاً جوانب مهمة أخرى مثل الحقوق السياسية، والحريات المدنية، والاستدامة البيئية، والأمن الإنساني.
2. **إشكالية الترجيح المتساوي** :يعطي المؤشر وزناً متساوياً للأبعاد الثلاثة، بينما قد تختلف أهميتها النسبية حسب السياق.

3. **قضايا القياس** :تواجه بعض الدول، خاصة النامية، صعوبات في توفير بيانات دقيقة وموثوقة لحساب المؤشر.
4. **التركيز على المتوسطات** :يعتمد المؤشر على متوسط الإنجازات، مما قد يخفي التفاوتات الكبيرة داخل البلد الواحد.

التطورات الحديثة في قياس التنمية البشرية

يشير الخبراء إلى أن هناك جهوداً مستمرة لتطوير مؤشر التنمية البشرية وجعله أكثر شمولية. وكما يذكر السيد (2022)، تشمل هذه التطورات:

1. **إدماج البعد البيئي** :هناك مقترحات لدمج مؤشرات الاستدامة البيئية في حساب مؤشر التنمية البشرية.
2. **قياس الرفاه الذاتي** :التوجه نحو إدماج مؤشرات ذاتية مثل الرضا عن الحياة والسعادة.
3. **مراعاة التفاوت الاجتماعي** :تطوير مقاييس أكثر دقة لقياس التفاوت في مختلف أبعاد التنمية البشرية.
4. **تطوير مؤشرات خاصة بالسياق** :تطوير مؤشرات إقليمية أو وطنية تراعي الخصوصيات الثقافية والسياقية.

الخاتمة

مؤشر التنمية البشرية يمثل نقلة نوعية في قياس التنمية، حيث تجاوز المقاييس التقليدية المعتمدة على النمو الاقتصادي فقط، ليشمل أبعاداً إنسانية واجتماعية. ورغم الانتقادات الموجهة إليه، يظل مؤشراً مهماً لصانعي السياسات والباحثين والمهتمين بقضايا التنمية. كما أن التطورات المستمرة التي يشهدها هذا المؤشر تعكس الجهود المبذولة لجعله أكثر شمولية وملاءمة لمختلف السياقات التنموية.

مقياس: السكان والتنمية المستدامة

السنة الثانية ليسانس علم السكان

محاضرة رقم 06:

مؤشر التنمية البشرية ومنهجية حسابه

يقوم مؤشر التنمية البشرية على مفهوم "نهج القدرات" الذي طوره أمارتيا سن والذي يرى أن التنمية هي عملية توسيع حريات الناس واختياراتهم الحقيقية (سن، 2004). يشير الحبيب (2019) إلى أن المؤشر يقيس ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية:

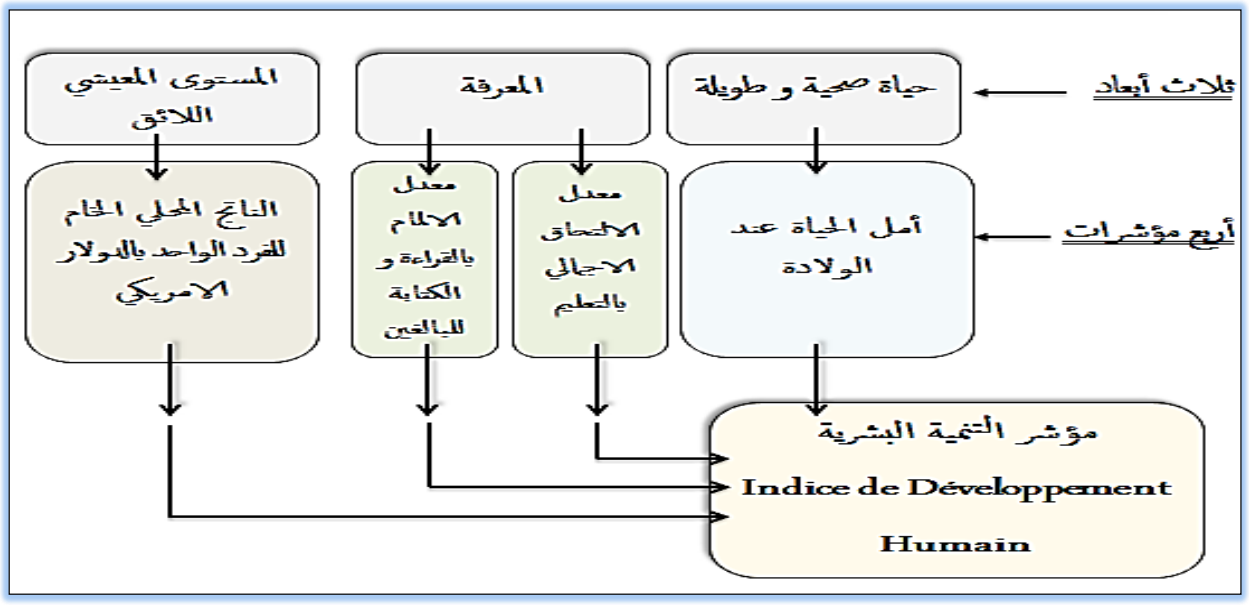

1. **متوسط العمر المتوقع عند الولادة** (Life Expectancy at Birth)
2. **مؤشر التعليم** (Education Index)ويشمل :
   - متوسط سنوات الدراسة للبالغين(Mean Years of Schooling)
   - سنوات الدراسة المتوقعة للأطفال(Expected Years of Schooling)
3. **نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي** (GNI per Capita)مقاساً بالدولار الأمريكي حسب تعادل القوة الشرائية

منهجية حساب مؤشر التنمية البشرية

تمرّ عملية حساب مؤشر التنمية البشرية بمرحلتين أساسيتين العيسوي، 2020؛:(UNDP, 2021

المرحلة الأولى: حساب المؤشرات الفرعية(Dimension Indices)

مقياس: السكان والتنمية المستدامة

السنة الثانية ليسانس علم السكان

في هذه المرحلة، يتم تحويل قيم المؤشرات الأساسية إلى مؤشرات فرعية تتراوح قيمتها بين 0 و1، وذلك باستخدام القيم الدنيا والقصوى (Minimum and Maximum Values) لكل مؤشر. تستخدم المعادلة العامة التالية:

$$\text{مؤشر البعد} = \frac{\text{القيمة الفعلية} - \text{القيمة الدنيا}}{\text{القيمة القصوى} - \text{القيمة الدنيا}}$$

تم تحديد القيم الدنيا والقصوى لكل مؤشر كما يلي، (UNDP, 2020) وفقاً لتقرير التنمية البشرية:

المؤشر	القيمة الدنيا	القيمة القصوى
متوسط العمر المتوقع عند الولادة	20 سنة	85 سنة
متوسط سنوات الدراسة	0 سنة	15 سنة
سنوات الدراسة المتوقعة	0 سنة	18 سنة
نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بالدولار الأمريكي PPP)	100 دولار	75,000 دولار

1.حساب مؤشر متوسط العمر المتوقع(Life Expectancy Index - LEI)

$$\text{LEI} = \frac{\text{متوسط العمر المتوقع الفعلي} - 20}{85 - 20}$$

2.حساب مؤشر التعليم(Education Index - EI)

يتم حساب مؤشر التعليم من خلال خطوتين:

أولاً: حساب مؤشر متوسط سنوات الدراسة(Mean Years of Schooling Index - MYSI)

$$\text{MYSI} = \frac{\text{متوسط سنوات الدراسة الفعلي}}{15}$$

ثانياً: حساب مؤشر سنوات الدراسة المتوقعة(Expected Years of Schooling Index - EYSI)

ثالثاً: حساب مؤشر التعليم كمتوسط حسابي للمؤشرين السابقين

$$EYSI = \frac{\text{سنوات الدراسة المتوقعة الفعلية}}{18}$$

3.حساب مؤشر الدخل(Income Index - II)

نظراً لأن تأثير الدخل على التنمية البشرية يتناقص مع زيادة الدخل، يتم استخدام اللوغاريتم الطبيعي للدخل في حساب المؤشر (الرفاعي، 2021):

$$II = \frac{\ln(\text{نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي الفعلي}) - \ln(100)}{\ln(75{,}000) - \ln(100)}$$

المرحلة الثانية: حساب مؤشر التنمية البشرية(HDI)

بعد الحصول على المؤشرات الفرعية الثلاثة، يتم حساب مؤشر التنمية البشرية كمتوسط هندسي للمؤشرات الفرعية:

مؤشر التنمية البشرية= 1/3(مؤشر أمل الحياة) +1/3(مؤشر المعرفة) + 1/3(مؤشر الناتج المحلي الاجمالي)

$$HDI = \sqrt[3]{LEI \times EI \times II}$$ أما حاليا فهو يحسب على أساس المتوسط الهندسي

يشير الزعبي (2020) إلى أن استخدام المتوسط الهندسي بدلاً من المتوسط الحسابي منذ عام 2010 يعكس فلسفة أن الأبعاد الثلاثة للتنمية البشرية غير قابلة للاستبدال الكامل، وأن التراجع في أي بعد لا يمكن تعويضه بالتقدم في بعد آخر.

لك ع ب ح ئ ا ل س ك بك ب غ ى ك ئ :

س ق م إ ه ار ة ح اب م ش ال ة ال ة الاع اد على إح ائات ال ة ال ة في ال ائ

ل ة 2008:

- ح ئ ا ل س آ ل ك ئ ع ك لإنج:

ة أم ا ة ع ا لادة ل ة 2008 تق ر: 75,5 س ة.

م ش أم ا ة =(25−85)/(25 −75،7)=0,845

- ح ئ ا ل س ك ع ك :

ل س ك ع ك =2/3(م ش الأم ة ل ار)+1/3(م ش ا لعل الإج ال ي).

معدل الإل ام ال ا ة و القاءة في ال ائ ل ة 2008 =79,4%.

معدل العل الإج ال ي في ال ائ ل ة 2008 = 74,10%.

ك لعل ك ئ ل ك ئ ب ط ق ئ ب =(ال ة ال ة – ال ة ال ن ا)/ (ال ة الق – ال ة ال ن ا).

دل لعل ك ئ ل ك ئ ب ط ق ئ ب =(0−79,4)/ (0−100)=749,0

دل معدل العل الإج ال ي =(0−74,1)/ (0−100)=0,741

ل س ك ع ك ك ك ب ك ب =2/3(0،749)+1/3(0،741)=0˘746

- ح ئ ا ل س ك ئ ة ث ك ك ى ك ل:

تق ر ة ال ا ت ج ال لي ال ام للف د ال اح في ال ائ ل ة 2008=8738 دولار[1].

$$\text{ل س ك ئ ة ث ك ك ى ك ل} = \frac{\text{ل غار } 8738 - \text{ل غار } 100}{\text{ل غار } 40000 - \text{ل غار } 100} =$$

0,747

[1])CNES, Rapport national sur le développement humain, Réalisé en coopération avec le Programme des Nations Unies pour le développement. Algérie2008, p.32

- ح ئ ا ل س ط ب:

م ش ال ة ال ة =1/3(م ش أم ال اة)+1/3(م ش ال عل)+1/3(م ش ال اتج ال لي ال ام)

0,779=(0،747)1/3+(0،746)1/3+(0،845)1/3=

تطور منهجية حساب مؤشر التنمية البشرية

شهدت منهجية حساب مؤشر التنمية البشرية عدة تعديلات منذ إطلاقه في عام 1990. وكما يشير عبد الرحمن (2019)، فإن أبرز هذه التعديلات تشمل:

1. التعديلات على المؤشرات المستخدمة

- في الفترة 1990–2009: كان مؤشر التعليم يعتمد على معدل الإلمام بالقراءة والكتابة ونسبة الالتحاق الإجمالية بالتعليم، بينما كان مؤشر مستوى المعيشة يعتمد على الناتج المحلي الإجمالي للفرد.
- منذ عام 2010: تم استبدال مؤشرات التعليم بمتوسط سنوات الدراسة وسنوات الدراسة المتوقعة، كما تم استبدال الناتج المحلي الإجمالي بالدخل القومي الإجمالي.

2. التعديلات على طريقة الحساب

- في الفترة 1990–2009: كان يتم استخدام المتوسط الحسابي لحساب مؤشر التنمية البشرية.
- منذ عام 2010: تم اعتماد المتوسط الهندسي بدلاً من المتوسط الحسابي، مما يعني أن انخفاض قيمة أي مؤشر فرعي يؤثر بشكل أكبر على القيمة النهائية للمؤشر.

3. التعديلات على القيم الدنيا والقصوى

تم تعديل القيم المرجعية (الدنيا والقصوى) عدة مرات، وأحدث تعديل تم في عام 2014 حيث تم رفع القيمة القصوى لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي من 40,000 دولار إلى 75,000 دولار (UNDP, 2020).

قيود ومحددات حساب مؤشر التنمية البشرية

رغم أهمية مؤشر التنمية البشرية كأداة لقياس وتقييم مستوى التنمية البشرية، إلا أنه يواجه عدة تحديات ومحددات) العمري، 2020؛:(Stanton, 2021

مقياس: السكان والتنمية المستدامة

السنة الثانية ليسانس علم السكان

1. محدودية البيانات

تواجه العديد من الدول، خاصة النامية منها، صعوبات في توفير بيانات دقيقة وحديثة لحساب المؤشر، مما قد يؤثر على دقة وموثوقية المؤشر.

2. اختيار الأبعاد والمؤشرات

يركز المؤشر على ثلاثة أبعاد فقط (الصحة، التعليم، الدخل) متجاهلاً أبعاداً أخرى مهمة مثل الحريات السياسية، والعدالة الاجتماعية، والاستدامة البيئية، والأمان الشخصي.

3. الأوزان النسبية

يعطي المؤشر وزناً متساوياً للأبعاد الثلاثة، بينما قد تختلف أهميتها النسبية حسب السياق الثقافي والاجتماعي والاقتصادي لكل دولة.

4. التركيز على المتوسطات الوطنية

يعتمد المؤشر على المتوسطات الوطنية، مما قد يخفي التفاوتات الكبيرة بين مختلف الفئات السكانية والمناطق الجغرافية داخل البلد الواحد.

خاتمة

يعتبر مؤشر التنمية البشرية أداة هامة لقياس وتقييم مستوى التنمية البشرية في مختلف دول العالم. وتتميز منهجية حسابه بالديناميكية والتطور المستمر استجابة للتحديات والانتقادات، وسعياً نحو تحقيق قياس أكثر دقة وشمولية للتنمية البشرية.

رغم القيود والمحددات التي تواجه المؤشر، يظل أحد أهم المؤشرات المستخدمة عالمياً لقياس التقدم التنموي وتوجيه السياسات التنموية. ومع استمرار الجهود البحثية والمنهجية لتطويره، يتوقع أن يصبح المؤشر أكثر قدرة على عكس الواقع التنموي المعقد والمتعدد الأبعاد لمختلف المجتمعات.

د. بن زايد ريم

السنة الجامعية: 2025/2024

مقياس: السكان والتنمية المستدامة

السنة الثانية ليسانس علم السكان

محاضرة رقم 07:

مؤشر تمكين المرأة ومنهجية حسابه

مؤشر تمكين المرأة هو مقياس مركب يهدف إلى تقييم مستوى مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وقد تطورت هذه المؤشرات عبر الزمن، ومن أشهرها:

1. **مؤشر تمكين الجندر (GEI)** الذي طوره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
2. **مؤشر الفجوة بين الجنسين (GGI)** الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي
3. **مؤشر المرأة والأعمال والقانون (WBL)** الذي يصدره البنك الدولي

المنهجية العلمية لحساب مؤشر تمكين المرأة

1.تحديد الأبعاد الرئيسية للتمكين

يتطلب حساب مؤشر شامل لتمكين المرأة تحديد الأبعاد الرئيسية التي تشكل هذا التمكين:

- **البُعد الاقتصادي** :يقيس مشاركة المرأة في سوق العمل والوصول إلى الموارد المالية
- **البُعد السياسي** :يقيس تمثيل المرأة في مواقع صنع القرار السياسي
- **البُعد التعليمي** :يقيس مستويات التحصيل العلمي للمرأة
- **البُعد الصحي** :يقيس الحالة الصحية للمرأة والوصول إلى الخدمات الصحية
- **البُعد القانوني** :يقيس المساواة في الحقوق القانونية والحماية من العنف

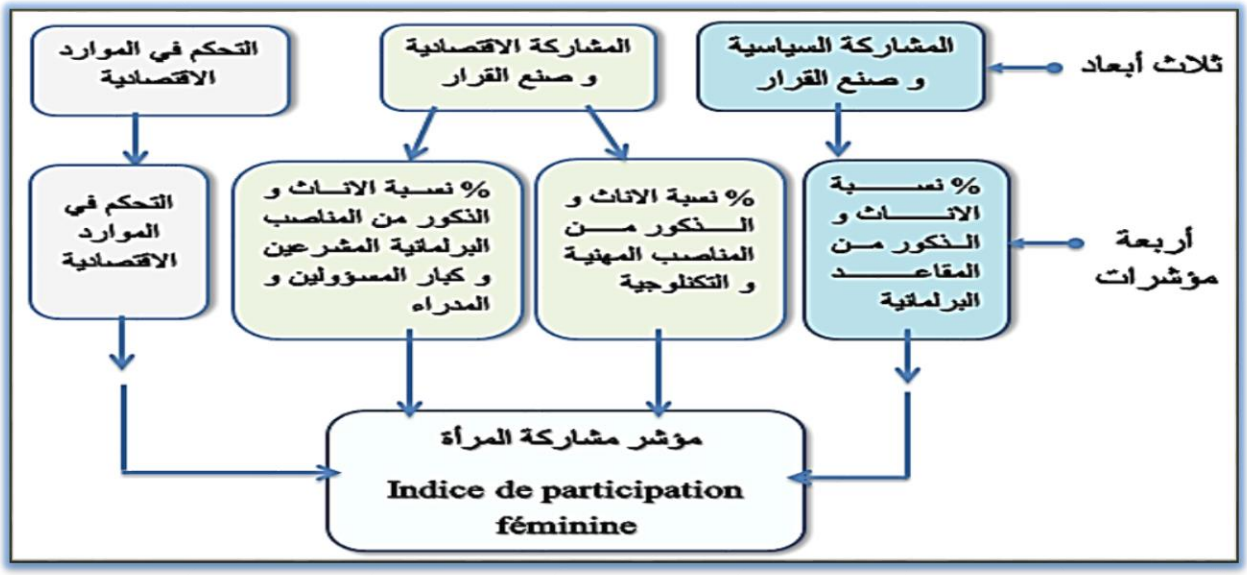

البُعد الاقتصادي

- نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة
- نسبة البطالة بين النساء مقارنة بالرجال
- متوسط دخل المرأة مقارنة بالرجل
- نسبة النساء في المناصب الإدارية العليا
- ملكية الأصول والوصول إلى القروض المالية

البُعد السياسي

- نسبة النساء في البرلمان
- نسبة النساء في المناصب الوزارية
- نسبة النساء في الحكم المحلي
- نسبة النساء في القضاء

البُعد التعليمي

- معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للإناث
- نسبة التحاق الإناث بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي
- متوسط سنوات الدراسة للإناث

البُعد الصحي

- متوسط العمر المتوقع للإناث
- معدل وفيات الأمهات
- نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة
- الوصول إلى الرعاية الصحية الإنجابية

البُعد القانوني

- وجود قوانين تمنع التمييز ضد المرأة
- وجود قوانين تحمي المرأة من العنف
- المساواة في حقوق الميراث والملكية
- المساواة في القوانين الخاصة بالأسرة والزواج

3.جمع البيانات

د. بن زايد ريم

السنة الجامعية: 2025/2024

مقياس: السكان والتنمية المستدامة

السنة الثانية ليسانس علم السكان

يُعد جمع البيانات الدقيقة والموثوقة من أهم خطوات حساب المؤشر:

- استخدام بيانات رسمية من الجهات الحكومية والمنظمات الدولية
- الاعتماد على المسوح الميدانية والإحصاءات الرسمية
- مراعاة تحديث البيانات بشكل دوري
- توحيد الفترات الزمنية للبيانات المجمعة

ق ب ح ئ ا ل س ل ئذ بطك بآ غىطك بطك ب:

و ي ح اب ال ة ال ة للـ عادلة ال زعة ال او س م جح لل ان وفقا للـ عادلة ال الـ ة:

طك طك بطك رع بـ ك ئه :

$$=\{(\text{نسبة الإناث من إجمالي السكان(دليل الإناث)}^{1-e}) + (\text{نسبة الذكور من إجمالي السكان(دليل الذكور)}^{1-e}\}^{1-e}$$

ح e الاذ اف ع انع ام ال اواة، و في حالة م اس ال ال اني (ا في حالة ال ة ال ت ة ال) e=2م ا ف ض عق ة مع لة على انع ام ال اواة و ب ل ت ن ال عادلة ال الي:

طك طك طك رع بـ ك ئه :

$$\{[\text{حصة الاناث بين السكان (دليل الاناث)}^{1-}] + [\text{حصة الذكور بين السكان (دليل الذكور)}^{1-}]\}^{1-}$$

أما ال ة للـ ارة في صـ ع القـ ارات الـ اسـ ة و الاقـ ادـ ة، ي ح اب ال ة ال عادلة و ال زعة ال او ع ق ه على 50 ، و ي ت ه ا ال ل على أنه في م ع م الي ي او ه

مقياس: السكان والتنمية المستدامة

السنة الثانية ليسانس علم السكان

ال و ال الي ت او ه م شات ال ال اني 50% أ أن ح ة ال أة م او ة ل ة ال ج ا ي ع ل م غ ، و ي ح اب م ش م ار ة ال أة وفقا لل ات ال الة:

ك ب ئ آ ك و:"ح ئ ا ك ك ب ك ن غ ب ط ك ر ع ب ك ئ ه ك ك ك ن ى"

ح ت ه ه ال ة ال ال ي لل أة م ح م ار ها في ال اة ال اسة، وت تل ال ة اس ام ح ي ال ر و الإناث م ذ ال ان، و ال ة ال ة م ل ي الإناث و ال ر م ال قاع ال ل اذة وفقا لل عادلة العامة ، ث ع ي ح اب ال ل الأولي لل ال ة ال افة و ال زعة ال او وفقا لل ة ال الة 50%.

ك ب ك ن م ب:"ح ئ ا ك ك ب ك ن غ ب ط ك ر ع ب ك ئ ه ك ك ك ئ ذ ب ئ إ ف ئ خ ب"

اس ام ال عادلة العامة ي ح اب ال ال افة و ال زعة ال او ّ لل ال ة لل الإناث و ال ر م م اص ال ع و ار ال ول و ال ي ، إضافة إلى ال ال ة ل ال اء و ال ج ال م ال اص ال ه ة و الف ة.

ك ب ك ك ب:"ح ئ ا ك ك ب ك ن غ ب ط ك ر ع ب ك ئ ه ك ك ك خ "

ي ت ق ي ال خ ال (ح تعادل القوة ال ائ ة ال ولار الأم ي) لل اء و ال ج ال على ح ا، و ع ذل ي ح اب دل ال خ ال ل لا ال .

ك ب ك ئ ع ب:"ح ئ ا ل س ل ئ ذ ب ك ب ك غ ى ك ب"

ع الانتهاء م ح اب الأدلة الثلاثة ي م اشرة ح اب م ش ت ال أة (م ارنة ال أة)، و ذل م خلال ح اب م س للأدلة الثلاثة.

*لئك ع ب ح ئ ا ل س ل ئذ بئك بآ غىئك ىئ :

- ح ئ ائك ئك بئك عئك ب ئك رع ب ك ئه ئكك ئك ك ئمى:

ان لاقا م ال ع ات ال الثة[2]:

ئك ع ئ ة	د ذ	ؤمئت
م بئك ئم	%50,5	%49,5
ئك ب ئك ب غى ئك ك ئك ك ئم ب	%94,18	%5,816
ئك ب ئك ب ل ئك ئش ئك ئشب ك ع ه ئذ ئك ك ئك ي	%61,15	%38,85
ئك ب ئك ب ل ئك ئش ئك ه ب ئف ب	%89,86	%10,137

إذن ال ة ال عادلة و ال زعة ال او لل ال ل اني:

$$\%11,053 = {}^{1-}\{[{}^{1-}(94,184)50,5]+[{}^{1-}(5,816)49,5]\}=$$

[2]) مربيعي سوسن، "التنمية البشرية في الجزائر واقع و أفاق "، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة المنتوري، قسنطينة، 2013، ص 150.

نف ض أن ال ع ال الي أن ت او ه ح ة ال ر مع الإناث وفقا لل ة ال الة =50%

إذن ال ال ة ال عادلة و ال زعة ال او لل ال ل اني = 11,053/50=0,221

- ح ئ اك ك بك رع ب ك ئه ك ك ئذ بئ لإف ئخ ب:

* ال ال ة ال زعة ال او لل ة م م اصد ال ع و ار ال ول و ال ي ={[(38,85)49,5]+[(61,15)50,5]} $^{-1}$=47,620%

ع ذل ي ح اب أولي لل ل ال ال زعة ال او وفقا لل ة ال الة =50%

= 47,620/50=0,952

ك ك بك رع ب ك ئه ك ئش ك ه ب ه ف ب

={[(10,137)49,5]+[(89,86)50,5]} $^{-1}$=18,365%

ع ذل ي ح اب أولي لل ل ال ال زعة ال او وفقا لل ة ال الة =50%

= 18,365/50=0,3673

*و م ه ا ي ح اب م س ال ال زعة ال او لل ار ة الاق ادة

=0,3673+0,952/ 2=0,660

*ح ئ اك ك بك ع ك ب ه ك رع ب ك ئه ك خ :

$$\text{ل س ك خ ك لأمئت} = \frac{\text{ل غار } 1967,67 - \text{ل غار } 100}{\text{ل غار } 40000 - \text{ل غار } 100} =$$

0,497=

$$\text{لـ سـ ـك خ ـكـ ذ} = \frac{\text{لـ غار } 22095,16 - \text{لـ غار } 100}{\text{لـ غار } 40000 - \text{لـ غار } 100} =$$

0,901=

إذن الـ الـ ـة الـ عادلة و الـ زعة الـ او للـ خ ={[(0,495)0,497) $^{1-}$]+[0,505(0,901) $^{1-}$]

0,643=$^{1-}${

ومـ هـا ذ لـ سـ لـ ئذ بـك بلّ غـيـك بـغـيـك ىئ :

يـ هـا الـ شـ في الـ سـ الـ للـ شـ ات الـ لاثة للـ الـ عادلة و الـ زعة الـ او :

لـ سـ لـ ئذ بـك بلّ=3/(0,221+0,660+0,643)= 0,507

د. بن زايد ريم

السنة الجامعية: 2025/2024

مقياس: السكان والتنمية المستدامة

السنة الثانية ليسانس علم السكان

محاضرة رقم 08:

مؤشر النوع الاجتماعي ومنهجية حسابه

يُعتبر مؤشر النوع الاجتماعي (Gender Index) أداة حيوية في تقييم الفجوات بين الجنسين وتحقيق المساواة. يساعد هذا المؤشر الدول والمجتمعات على تحديد مجالات التحسين اللازمة لتعزيز وضع النساء والرجال على حد سواء. سنستعرض في هذه المحاضرة كيفية حساب هذا المؤشر بشكل علمي ومنهجي.

تعريف مؤشر النوع الاجتماعي

مؤشر النوع الاجتماعي يُعرف بأنه أداة تحليلية تستخدم لقياس مستوى المساواة بين الجنسين في مختلف المجالات. يشمل هذا المؤشر عدة جوانب، منها:

1. **الصحة** :يشمل معدل الوفيات، والوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية.
2. **التعليم** :يُقاس بمعدل الالتحاق بالمدارس، ونسبة النجاح في التعليم العالي.
3. **التمكين الاقتصادي** :يتضمن نسبة النساء في سوق العمل، والفجوة في الأجور.
4. **التمثيل السياسي** :يشير إلى نسبة النساء في المناصب السياسية والحكومية.

أهمية حساب مؤشر النوع الاجتماعي

تتعدد أهمية حساب مؤشر النوع الاجتماعي، منها:

- **توجيه السياسات** :يساعد الحكومات في تصميم سياسات فعالة لمواجهة الفجوات بين الجنسين.
- **تقييم التقدم** :يمكن من قياس مدى التقدم نحو تحقيق المساواة في حقوق النساء والرجال.
- **رفع الوعي** :يساهم في زيادة الوعي المجتمعي حول قضايا النوع الاجتماعي.

كيفية حساب مؤشر النوع الاجتماعي

الخطوة 1: جمع البيانات

تتطلب هذه المرحلة جمع بيانات دقيقة وموثوقة. يمكن الحصول على البيانات من:

- **المنظمات الدولية** :مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي.
- **الدراسات الأكاديمية** :التي تتناول قضايا النوع الاجتماعي.
- **الإحصائيات الوطنية** :من مراكز الإحصاء المحلية.

الخطوة 2: تحديد المؤشرات

يجب اختيار مؤشرات دقيقة لكل مجال. على سبيل المثال:

- **الصحة**:
  - نسبة النساء اللاتي يتمتعن بصحة جيدة.
  - معدل وفيات الأمهات.
- **التعليم**:
  - نسبة الفتيات في التعليم الابتدائي والثانوي.
  - نسبة النساء الحاصلات على درجات علمية.
- **التمكين الاقتصادي**:
  - نسبة النساء في القوى العاملة.
  - الفجوة في الأجور بين الجنسين.
- **التمثيل السياسي**:
  - نسبة النساء في البرلمانات.
  - نسبة النساء في المناصب الوزارية.

الخطوة 3: المعادلة

لحساب مؤشر النوع الاجتماعي، يمكن استخدام المعادلة التالية:

حيث :

$$\mathrm{GI} = \frac{(M_1 + M_2 + M_3 + \ldots + M_n)}{n}$$

- MMMهو قيمة كل مؤشر.
- nnnهو عدد المؤشرات المستخدمة.

الخطوة 4: تحليل النتائج

بعد حساب المؤشر، يجب تحليل النتائج لتحديد الفجوات. يمكن استخدام أدوات إحصائية مثل:

- **تحليل الانحدار** :لفهم تأثير العوامل المختلفة على الفجوات بين الجنسين.
- **اختبار الفرضيات** :لتقييم ما إذا كانت الفجوات ذات دلالة إحصائية.

الخطوة 5: إعداد التقرير

يجب إعداد تقرير شامل يتضمن:

- **نتائج التحليل** :مع توضيح الفجوات بين الجنسين.
- **التوصيات** :بناءً على النتائج، يجب اقتراح سياسات لتحسين الوضع.
- **الرسوم البيانية والجداول** :لدعم النتائج بمعلومات مرئية.

كيفية حساب مؤشر النوع الاجتماعي التنمية البشرية:

يعتمد حساب مؤشر النوع الاجتماعي للتنمية البشرية على ثلاث خطوات:

الخطوة الأولى:

يحسب دليل الإناث و الذكور من حيث بعد من الأبعاد من خلال المعادلة التالية:

$$\text{دليل البعد} = \frac{\text{القيمة الحقيقية –القيمة الدنيا}}{\text{القيمة القصوى – القيمة الدنيا}}$$

الخطوة الثانية:

يجمع دليلا الإناث و الذكور من خلال كل بعد من الأبعاد بالطريقة التي تجازي الاختلافات في الانجازات بين الرجال و النساء، مما ينتج دليلا يطلق عليه اسم الدليل الموزع بالتساوي ، ويتم حساب ذلك الدليل من خلال المعادلة التالية:

الدليل الموزع بالتساوي[3]:

$$=\{(\text{نسبة الإناث من إجمالي السكان(دليل الإناث)}^{1-e} + (\text{نسبة الذكور من إجمالي السكان(دليل الذكور)}^{1-e}\}^{1/1-e}$$

حيث تقيس قيمة e نسبة تفادي عدم المساواة في دليل التنمية المرتبط بالجنس، و في حالة **e=2** تصبح المعادلة العامة كمايلي:

$$=\{(\text{نسبة الإناث من إجمالي السكان(دليل الإناث)}^{-1} + (\text{نسبة الذكور من إجمالي السكان(دليل الذكور)}^{-1}\}^{-1}$$

و تكون نتيجتها الوسط التوافقي لدلائل الإناث و الذكور.

لماذا تستخدم القيمة e=2 في دليل التنمية البشرية المرتبط بالجنس[4]؟

حسب تقرير العالمي للتنمية البشرية لسنة 2003 الذي يعطي الشرح التفصيلي لكيفية حساب مؤشر النوع الاجتماعية، e يمثل فجوة الجزاء المفروض في بلد ما بسبب عدم المساواة ، كلما كانت القيمة مرتفعة كلما كان حجم الجزاء أو العقوبة اكبر في المجتمع، و إذا كانت e=0هنا يتساوى مؤشر النوع الاجتماعي مع مؤشر التنمية البشرية.

و حسب نفس التقرير يتم استخدام e= 2لفرض عقوبة مساوية (معتدلة) بين الذكور و الإناث فيما يتعلق بالإنجازات المحققة بينهما.

الخطوة الثالثة:

[3]) PNUD, même source, p344
[4])PNUD, RMDH 2003, P 334.

مقياس: السكان والتنمية المستدامة

السنة الثانية ليسانس علم السكان

يتم حساب مؤشر التنمية البشرية المرتبط بالجنس بالجمع ما بين الأدلة الثلاثة الموزعة بالتساوي في وسط غير مرجح، من خلال معالم الأهداف لحساب دليل التنمية البشرية التالية[5]:

المؤشر	القيمة القصوى	القيمة الدنيا
العمر المتوقع للإناث عند الولادة(بالسنوات) .	87.5	27.5
العمر المتوقع للذكور عند الولادة(بالسنوات) .	82.5	22.5
معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين٪ .	100	0
نسبة القيد الإجمالي معا .	100	0
الدخل المكتسب التقديري (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية).	40000	100

***مثال عن كيفية حساب مؤشر النوع الاجتماعي للتنمية البشرية في الجزائر:**

نفس الشيء سنحاول إظهار كيفية حساب مؤشر المتعلق بالنوع الاجتماعي بالاعتماد على إحصائيات 2008 كما في المثال السابق.

المعطيات	ذكور	إناث
أمل الحياة	74,9 سنة	76,6 سنة
نسبة السكان	%50,5	%49,5
معدل الالمام بالكتابة و القراءة	%82,5	67,30
النسبة الإجمالية للتمدرس	%73,3	%74,1
الناتج المحلي الخام للفرد الواحد	$15008,6	$2317,17

- **حساب مؤشر أمل الحياة الموزع بالتساوي:**

[5])PNUD, même source, p346

***دليل مؤشر امل الحياة**إناث **=** (27,5−76,6)/(27,5−87,5)=0,818

*** دليل مؤشر امل الحياة**ذكور= (22,5−74,9)/(22,5−82,5)= 0,873

- **مؤشر أمل الحياة الموزع بالتساوي=**{[(0,818)0,495 ⁻¹]+[(0,873)0,505 ⁻¹]}⁻¹

.0,845=

- **حساب مؤشر التعليم الموزع بالتساوي:**

***مؤشر التعليم للإناث=**2/3(نسبة الالمام بالكتابة و القراءة)+1/3(معدل الإجمالي للتمدرس)

0˘696=(0،741)1/3+(0،673)2/3=

***مؤشر التعليم للذكور=**2/3(نسبة الأمية)+1/3(معدل الإجمالي للتمدرس)

0˘796=(0،738)1/3+(0،825)2/3=

مؤشر التعليم الموزع بالتساوي={ [(0،495)0،696 ⁻¹]+[(0،505)0،796 ⁻¹]}⁻¹=0˘743

- **حساب مؤشر الناتج المحلي الإجمالي الموزع بالتساوي:**

***مؤشر الناتج المحلي الخام** إناث**=** $\frac{\text{لوغاريتم}100-\text{لوغاريتم}2317,19}{\text{لوغاريتم}40000-\text{لوغاريتم}100}$ =0,525

***مؤشر الناتج المحلي الخام** ذكور **=** $\frac{\text{لوغاريتم}100-\text{لوغاريتم}15008,60}{\text{لوغاريتم}40000-\text{لوغاريتم}100}$ = 0,836

مؤشر الدخل الموزع بالتساوي={[(0,525)0,495 ⁻¹]+[(0,836)0,505 ⁻¹]}⁻¹=0,646

و أخيرا حساب «**مؤشر النوع الاجتماعي للتنمية البشرية**»

= 1/3(مؤشر أمل الحياة)+1/3(مؤشر التعليم)+1/3(مؤشر الناتج المحلي الخام)

0˘745=(0،646)1/3+(0،743)1/3+(0،845)1/3=

خاتمة

حساب مؤشر النوع الاجتماعي هو عملية مهمة تتطلب منهجية دقيقة وبيانات موثوقة. من خلال اتباع الخطوات المذكورة، يمكن للمجتمعات تقييم وضعها واتخاذ خطوات فعالة نحو تحقيق المساواة بين الجنسين. إن فهم هذا المؤشر واستخدامه يمكن أن يسهم في تحسين جودة الحياة للجميع، وتعزيز التنمية المستدامة.

المراجع:

1. **المراجع العربية:**
2. القريشي، محمد. (2018). مؤشر التنمية البشرية: التطور المنهجي والتطبيقات. المجلة العربية للعلوم الاقتصادية، 10(2)، 45–68.
3. الحبيب، سامي. (2019). أبعاد التنمية البشرية: مراجعة نظرية ومنهجية. مجلة دراسات تنموية، 15(3)، 112–135.
4. العيسوي، إبراهيم. (2020). منهجية قياس التنمية البشرية: تحليل نقدي. المجلة العربية للعلوم الاجتماعية، 22(1)، 78–96.
5. الرفاعي، أحمد. (2021). أثر استخدام اللوغاريتم في حساب مؤشر الدخل ضمن مؤشر التنمية البشرية. مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، 18(2)، 42–63.
6. الزعبي، محمد. (2020). من المتوسط الحسابي إلى المتوسط الهندسي: تحليل أثر تغيير طريقة حساب مؤشر التنمية البشرية. المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، 12(3)، 154–175.
7. عبد الرحمن، فاطمة. (2019). تطور منهجية قياس التنمية البشرية (1990–2019). مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، 21(2)، 87–110.
8. الشمري، خالد. (2021). مؤشر التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة: دراسة تطبيقية على دول مجلس التعاون الخليجي. المجلة الخليجية للدراسات الاقتصادية، 17(1)، 32–55.
9. العمري، سعيد. (2020). محددات وتحديات قياس التنمية البشرية: نظرة نقدية. مجلة البحوث الاقتصادية والإدارية، 14(4)، 121–148.
10. كمال، محمود. (2022). الاتجاهات المستقبلية لتطوير مؤشر التنمية البشرية. المجلة العربية للعلوم السياسية، 26(1)، 76–98.
11. سن، أمارتيا. (2004). التنمية حرية (ترجمة شوقي جلال). عالم المعرفة، العدد 303، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
12. السعدي، محمود. (2018). الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لمؤشر التنمية البشرية في الدول العربية. المجلة العربية للعلوم الاقتصادية والإدارية، 12(3)، 78–95.
13. العيسوي، إبراهيم. (2019). التنمية البشرية: المفهوم والقياس. مجلة دراسات تنموية، 25(2)، 112–135.
14. الرفاعي، سامح. (2021). تحليل مقارن لمؤشرات التنمية البشرية في دول الشرق الأوسط. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 33(1)، 42–67.

15. عبد الرحمن، فاطمة. (2020). البعد الصحي في مؤشر التنمية البشرية: دراسة حالة مصر. المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، 18(2)، 215–240.
16. الخزاعي، علي. (2019). دور التعليم في تحسين مؤشر التنمية البشرية. مجلة العلوم التربوية، 27(3)، 156–183.
17. الشمري، نايف. (2021). العلاقة بين الدخل القومي ومؤشر التنمية البشرية في دول الخليج العربي. مجلة الخليج للاقتصاد والأعمال، 15(1)، 32–51.
18. الزعبي، خالد. (2020). منهجية حساب مؤشر التنمية البشرية وتطبيقاتها. مجلة البحوث الإحصائية، 22(4)، 87–104.
19. الحميد، سارة. (2019). عدم المساواة وأثره على التنمية البشرية: دراسة تحليلية. المجلة العربية للعلوم الاجتماعية، 14(3)، 67–85.
20. صباح، جميلة. (2020). الفجوة بين الجنسين في التنمية البشرية: رؤية تحليلية. مجلة دراسات المرأة، 16(2)، 120–145.
21. الشريف، محمد. (2021). مؤشر عدم المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية: التحديات والفرص. مجلة السياسات التنموية، 19(1)، 45–68.
22. الدمرداش، أحمد. (2021). الفقر متعدد الأبعاد: إطار نظري وتطبيقي. المجلة العلمية للاقتصاد والإدارة، 24(3)، 189–210.
23. كمال، محمود. (2020). أهمية مؤشر التنمية البشرية في رسم السياسات التنموية. مجلة التخطيط والتنمية، 17(2)، 55–75.
24. العمري، سعيد. (2019). انتقادات مؤشر التنمية البشرية: مراجعة نقدية. المجلة العربية للعلوم السياسية، 23(4)، 142–165.
25. السيد، عبد الله. (2022). الاتجاهات الحديثة في قياس التنمية البشرية. مجلة المستقبل العربي، 28(1)، 78–98.

المراجع الأجنبية:

1. United Nations Development Programme (UNDP). (2020). Human Development Report 2020: The next frontier: Human development and the Anthropocene. UNDP.
2. United Nations Development Programme (UNDP). (2021). Technical notes: Calculating the human development indices. Human Development Report 2020. UNDP.
3. United Nations Development Programme (UNDP). (2022). Human Development Report 2021/2022: Uncertain times, unsettled lives: Shaping our future in a transforming world. UNDP.
4. Alkire, S., & Foster, J. (2019). The Multidimensional Poverty Index: Structure, applications, and limitations. Oxford Poverty and Human Development Initiative (OPHI) Working Paper No. 125.
5. Klugman, J., Rodríguez, F., & Choi, H. J. (2021). The HDI 2020: New controversies, old critiques. Journal of Economic Inequality, 19(1), 87-106.
6. Kovacevic, M. (2019). Measurement of Inequality in Human Development – A Review. Human Development Research Paper 2019/10, UNDP.
7. Permanyer, I. (2021). Measuring achievement in the capability space: An empirical illustration with the Human Development Index. World Development, 146, 105529.

8. Ranis, G., Stewart, F., & Samman, E. (2018). Human Development: Beyond the HDI. Journal of Human Development and Capabilities, 19(1), 17-33.
9. Stanton, E. A. (2021). The Human Development Index: A critical review. Ecological Economics, 183, 106-118.
10. Seth, S. (2020). Inequality, interactions, and human development. Journal of Human Development and Capabilities, 21(1), 1-19.

د. بن زايد ريم

السنة الجامعية: 2025/2024

مقياس: السكان والتنمية المستدامة

السنة الثانية ليسانس علم السكان

محاضرة رقم 09:

التنمية المستدامة: من الأهداف الإنمائية للألفية 2015 إلى أهداف التنمية المستدامة 2030

المقدمة

مفهوم التنمية المستدامة يمثل واحداً من أهم المفاهيم التي شكلت الفكر التنموي الحديث والسياسات العالمية في العقود الأخيرة. يستند هذا المفهوم إلى فكرة جوهرية مفادها أن التنمية الحقيقية يجب أن تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها .(WCED, 1987) وقد شهدت الألفية الثالثة تطوراً ملحوظاً في الجهود الدولية لتحقيق التنمية المستدامة، بدءاً من الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs)التي امتدت من عام 2000 إلى 2015، وصولاً إلى أهداف التنمية المستدامة (SDGs) التي تمتد من 2015 إلى 2030.

تهدف هذه المحاضرة إلى استعراض مسيرة التنمية المستدامة على المستوى العالمي، مع التركيز على الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة، وتقييم التقدم المحرز، والتحديات القائمة، والآفاق المستقبلية.

أولاً: الأهداف الإنمائية للألفية (2000-2015) - نقطة انطلاق عالمية

1.الخلفية التاريخية والسياق

تبلورت فكرة الأهداف الإنمائية للألفية في سياق مؤتمر قمة الألفية للأمم المتحدة في سبتمبر 2000، حيث وقّع قادة 189 دولة على إعلان الألفية، ملتزمين بتحقيق ثمانية أهداف طموحة بحلول عام 2015 .(United Nations, 2000)كانت هذه المبادرة تمثل أول محاولة عالمية شاملة لوضع أجندة مشتركة لمعالجة التحديات التنموية الرئيسية.

2.الأهداف الثمانية الرئيسية

اشتملت الأهداف الإنمائية للألفية على الآتي:

- القضاء على الفقر المدقع والجوع
- تحقيق تعميم التعليم الابتدائي
- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

- تخفيض معدل وفيات الأطفال
- تحسين الصحة النفاسية
- مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض
- ضمان الاستدامة البيئية
- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

3.الإنجازات والإخفاقات

حققت الأهداف الإنمائية للألفية نجاحات ملموسة في عدة مجالات، وخاصة:

- انخفاض نسبة الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع من 47% في عام 1990 إلى 14% في عام 2015(World Bank, 2015)
- ارتفاع معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية في البلدان النامية من 83% في عام 2000 إلى 91% في عام 2015
- تحسّن مؤشرات الصحة العالمية، حيث انخفضت وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة 53% منذ عام 1990(UN, 2015)

ومع ذلك، واجهت الأهداف الإنمائية للألفية انتقادات وإخفاقات متعددة:

- عدم تكافؤ التقدم بين المناطق المختلفة، حيث كانت بعض المناطق، مثل أفريقيا جنوب الصحراء، متأخرة في تحقيق العديد من الأهداف
- تركيز الأهداف على النتائج دون آليات التنفيذ، مما أدى إلى ضعف المساءلة
- تجاهل قضايا مهمة مثل التغير المناخي والحوكمة الرشيدة وحقوق الإنسان (Fehling et al., 2013)
- ضعف مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص في صياغة وتنفيذ الأهداف

4.الدروس المستفادة

قدمت تجربة الأهداف الإنمائية للألفية دروساً قيّمة شكلت الأساس لتطوير أهداف التنمية المستدامة لاحقاً:

- أهمية الشمولية في عملية وضع الأهداف وتنفيذها
- ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للفقر وعدم المساواة
- أهمية تكامل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية
- الحاجة إلى آليات تمويل مستدامة وواضحة
- ضرورة تعزيز القدرات الإحصائية للبلدان لتتبع التقدم بدقة(Sachs, 2012)

ثانياً: الانتقال إلى أهداف التنمية المستدامة - نموذج أكثر شمولية

1. عملية التطوير والصياغة

بدأت عملية تطوير خطة ما بعد 2015 في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+20) في عام 2012، حيث تم تشكيل فريق عمل مفتوح لصياغة أهداف التنمية المستدامة. وقد تميزت هذه العملية بالمشاركة الواسعة من قبل الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية (Kamau et al., 2018).

في سبتمبر 2015، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة خطة التنمية المستدامة لعام 2030، متضمنة 17 هدفاً و169 غاية محددة.

2. الفلسفة والمبادئ الأساسية

تستند أهداف التنمية المستدامة إلى مبادئ أساسية تميزها عن سابقتها:

- **الشمولية**: تنطبق على جميع البلدان، المتقدمة والنامية على حدٍ سواء
- **الترابط**: تعترف بالترابط بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية
- **عدم ترك أحد خلف الركب**: التركيز على الفئات الأكثر ضعفاً وتهميشاً
- **المشاركة**: تؤكد على أهمية مشاركة جميع أصحاب المصلحة
- **المسؤولية المشتركة**: تعترف بمسؤولية جميع البلدان، مع مراعاة القدرات المختلفة (United Nations, 2015)

3. الأهداف السبعة عشر

تغطي أهداف التنمية المستدامة مجموعة واسعة من القضايا:

1. القضاء على الفقر
2. القضاء على الجوع
3. الصحة الجيدة والرفاه
4. التعليم الجيد
5. المساواة بين الجنسين
6. المياه النظيفة والنظافة الصحية
7. طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

8. العمل اللائق ونمو الاقتصاد
9. الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية
10. الحد من أوجه عدم المساواة
11. مدن ومجتمعات محلية مستدامة
12. الاستهلاك والإنتاج المسؤولان
13. العمل المناخي
14. الحياة تحت الماء
15. الحياة في البر
16. السلام والعدل والمؤسسات القوية
17. عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

4.آليات التنفيذ والمتابعة

أدخلت أهداف التنمية المستدامة آليات تنفيذ ومتابعة أكثر تفصيلاً:

- **المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة** :آلية رئيسية للرصد والمتابعة على المستوى العالمي
- **الاستعراضات الوطنية الطوعية** :آلية للإبلاغ عن التقدم المحرز على المستوى الوطني
- **مؤشرات القياس** :إطار عالمي يضم 231 مؤشراً فريداً لقياس التقدم(IAEG-SDGs, 2017)
- **خطة عمل أديس أبابا** :إطار لتمويل التنمية المستدامة
- **الشراكات متعددة أصحاب المصلحة** :آلية لتعبئة الموارد والخبرات من مختلف القطاعات

ثالثاً: تقييم التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة(2015-2025)

1.الإنجازات الرئيسية

حتى عام 2024 (وفقاً للمعرفة المتاحة قبل تاريخ القطع المعرفي)، تحققت إنجازات مهمة في عدة مجالات:

- انخفاض نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع من 10% في عام 2015 إلى حوالي 8% في عام 2023
- توسيع نطاق الحصول على الكهرباء ليشمل 90% من سكان العالم
- تحسين معدلات الالتحاق بالتعليم في العديد من البلدان النامية
- زيادة تبني سياسات وتشريعات للتكيف مع تغير المناخ في معظم البلدان

- تحسين إدارة النظم البيئية البحرية والبرية في العديد من المناطق(UN, 2023)

2.التحديات والعقبات

ومع ذلك، واجه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة تحديات كبيرة:

- **جائحة كوفيد-19** :أدت إلى تراجع كبير في التقدم المحرز في العديد من المجالات، خاصة الفقر والصحة والتعليم
- **أزمات الديون** :تقييد قدرة العديد من البلدان النامية على الاستثمار في التنمية المستدامة
- **الصراعات والأزمات الإنسانية** :إعاقة التقدم في المناطق المتضررة
- **تغير المناخ** :تفاقم التحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية
- **فجوة التمويل** :استمرار الفجوة الكبيرة بين الاحتياجات التمويلية والموارد المتاحة، التي قدرت بنحو 2.5–3 تريليون دولار سنوياً(UNCTAD, 2022)

3.التفاوت في التقدم المحرز

يختلف التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل كبير:

- **على مستوى الأهداف** :بعض الأهداف، مثل الهدف 1 (القضاء على الفقر) والهدف 7 (الطاقة النظيفة)، شهدت تقدماً أكبر من غيرها، مثل الهدف 10 (الحد من عدم المساواة) والهدف 13 (العمل المناخي)
- **على المستوى الإقليمي** :حققت شرق وجنوب شرق آسيا تقدماً أسرع من أفريقيا جنوب الصحراء والدول المتأثرة بالصراعات
- **داخل البلدان** :استمرار التفاوتات بين المناطق الحضرية والريفية وبين الفئات الاجتماعية المختلفة

رابعاً: استراتيجيات تسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة حتى عام 2030

1.تعزيز الاتساق السياساتي والتكامل

يتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة نهجاً متكاملاً يعترف بالترابط بين مختلف الأهداف:

- تعميم أهداف التنمية المستدامة في السياسات والخطط الوطنية
- تعزيز التنسيق بين القطاعات والوزارات المختلفة
- تطوير أدوات تحليلية لتقييم أوجه التآزر والمفاضلات بين الأهداف المختلفة
- تعزيز المواءمة بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية(OECD, 2022)

2.تعبئة التمويل والموارد

تشير التقديرات إلى أن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة يتطلب استثمارات سنوية تتراوح بين 5–7 تريليون دولار. لسد فجوة التمويل، هناك حاجة إلى:

- زيادة الموارد المحلية من خلال تحسين الإدارة الضريبية ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة
- تعزيز المساعدات الإنمائية الرسمية وضمان فعاليتها
- تحفيز الاستثمارات الخاصة في مجالات التنمية المستدامة
- تطوير أدوات تمويل مبتكرة، مثل السندات الخضراء والاجتماعية
- إصلاح النظام المالي العالمي لجعله أكثر دعماً للتنمية المستدامة(UN, 2023)

3.الابتكار والتكنولوجيا

يمكن للابتكارات التكنولوجية أن تلعب دوراً محورياً في تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

- تسخير إمكانات الثورة الرقمية، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء والبيانات الضخمة
- تطوير ونشر التكنولوجيات النظيفة في مجالات الطاقة والنقل والإنتاج الصناعي
- تعزيز نقل التكنولوجيا وبناء القدرات في البلدان النامية
- تشجيع الابتكارات الاجتماعية والمؤسسية(Sachs et al., 2023)

4.تعزيز الشراكات والتعاون

يؤكد الهدف 17 على أهمية الشراكات لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة:

- تعزيز التعاون الدولي والإقليمي
- تقوية الشراكات بين القطاعين العام والخاص
- تعزيز دور المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية
- تشجيع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي
- تحسين اتساق السياسات من أجل التنمية المستدامة(Kanie et al., 2019)

خامساً: المستقبل ما بعد 2030 - آفاق وتوجهات

1.إعادة تصور التنمية المستدامة

مع اقتراب عام 2030، بدأت المناقشات حول مستقبل أجندة التنمية المستدامة العالمية. من المرجح أن تتضمن الأجندة المستقبلية:

- تركيزاً أكبر على القضايا الناشئة، مثل الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي
- اهتماماً متزايداً بالعدالة البيئية والمناخية
- تعزيز نهج الاقتصاد الدائري والمرونة الاقتصادية
- التركيز على التحول النظمي بدلاً من التغييرات التدريجية
- معالجة أكثر جذرية لعدم المساواة والهشاشة(Gupta & Vegelin, 2016)

2.تحسين نظم الحوكمة العالمية

يتطلب تحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل إصلاحات في نظم الحوكمة العالمية:

- تعزيز التعددية وتجديد النظام متعدد الأطراف
- إصلاح المؤسسات المالية الدولية لجعلها أكثر تمثيلاً وشفافية
- تعزيز آليات المساءلة والرصد
- تطوير أطر قانونية وتنظيمية أقوى للقضايا العالمية
- تعزيز دور الحكومات المحلية والمدن في تحقيق التنمية المستدامة(Biermann et al., 2022)

الخاتمة

شهد العالم تطوراً ملحوظاً في مفهوم وممارسة التنمية المستدامة، منذ اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية في عام 2000 وحتى أهداف التنمية المستدامة الحالية. ويمثل هذا التطور اعترافاً متزايداً بالترابط بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية، وبالحاجة إلى نهج شامل ومتكامل.

على الرغم من التقدم المحرز، لا تزال هناك تحديات كبيرة تعترض تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، خاصة في ظل الأزمات العالمية المتعددة، من جائحة كوفيد-19 إلى تغير المناخ والصراعات. ومع ذلك، توفر هذه الأهداف إطاراً مشتركاً للعمل، وخارطة طريق نحو مستقبل أكثر استدامة وإنصافاً.

يتطلب تسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة تعزيز الإرادة السياسية، وتعبئة الموارد المالية، وتسخير إمكانات التكنولوجيا والابتكار، وتقوية الشراكات على جميع المستويات. كما يتطلب تعزيز دور المواطنين والمجتمع المدني في المطالبة بالتغيير ومساءلة الحكومات والقطاع الخاص.

د. بن زايد ريم

السنة الجامعية: 2025/2024

مقياس: السكان والتنمية المستدامة

السنة الثانية ليسانس علم السكان

إن الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة يمثل خطوة مهمة في الجهود العالمية لبناء مستقبل مستدام. ومع اقتراب عام 2030، سيكون من الضروري البناء على الدروس المستفادة وتطوير رؤية جديدة للتنمية المستدامة تستجيب للتحديات الناشئة وتعزز التحول النظمي نحو عالم أكثر استدامة وعدالة.

د. بن زايد ريم

السنة الجامعية: 2025/2024

مقياس: السكان والتنمية المستدامة

السنة الثانية ليسانس علم السكان

محاضرة رقم 10:

السكان وتحديات التنمية المستدامة في العالم والوطن العربي

يُعد النمو السكاني أحد أهم العوامل المؤثرة في مسار التنمية المستدامة على المستويين العالمي والإقليمي. فالعلاقة بين السكان والتنمية المستدامة علاقة معقدة ومتشابكة، تتجاوز مجرد الأرقام والإحصاءات لتشمل أبعاداً اقتصادية واجتماعية وبيئية وسياسية متعددة. وتكتسب دراسة هذه العلاقة أهمية خاصة في المنطقة العربية، التي تواجه تحديات سكانية وتنموية فريدة.

تهدف هذه المحاضرة إلى استعراض وتحليل العلاقة بين الديناميات السكانية وتحديات التنمية المستدامة في العالم بشكل عام، وفي العالم العربي بشكل خاص، مع التركيز على التحديات الرئيسية والفرص المتاحة والسياسات المطلوبة لتحقيق التوازن بين النمو السكاني والتنمية المستدامة.

أولاً: الإطار المفاهيمي للعلاقة بين السكان والتنمية المستدامة

1. تطور مفهوم العلاقة بين السكان والتنمية

مر الفكر السكاني والتنموي بمراحل متعددة عبر التاريخ، من النظرية المالثوسية التشاؤمية في القرن الثامن عشر التي حذرت من أن النمو السكاني سيتجاوز قدرة الأرض على إنتاج الغذاء (Malthus, 1798)، إلى النظريات الأكثر تفاؤلاً في القرن العشرين التي رأت في السكان مصدراً للإبداع والابتكار والتنمية.(Simon, 1981)

وقد تبلور مفهوم جديد للعلاقة بين السكان والتنمية منذ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة عام 1994، الذي أكد على التكامل بين السياسات السكانية وسياسات التنمية، وعلى ضرورة تمكين الأفراد، وخاصة النساء، من اتخاذ قرارات حرة ومسؤولة بشأن الإنجاب .(ICPD, 1994) وتعزز هذا النهج مع ظهور مفهوم التنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة 2030.(UN, 2015)

2. الأبعاد الرئيسية للعلاقة بين السكان والتنمية المستدامة

تشمل العلاقة بين السكان والتنمية المستدامة أبعاداً متعددة:

- **البعد الديموغرافي** :يتعلق بحجم السكان ومعدلات النمو والتركيب العمري والتوزيع الجغرافي.
- **البعد الاقتصادي** :يرتبط بالإنتاج والاستهلاك وسوق العمل والفقر والتفاوت الاقتصادي.
- **البعد الاجتماعي** :يشمل الصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية.
- **البعد البيئي** :يتعلق بالضغط على الموارد الطبيعية وتغير المناخ والتلوث والتنوع البيولوجي.

- **البعد المؤسسي** :يرتبط بالحوكمة والسياسات العامة والمشاركة المجتمعية.(Lutz et al., 2021)

3. النافذة الديموغرافية والعائد الديموغرافي

تمثل "النافذة الديموغرافية" فترة زمنية تتميز بانخفاض نسبة الأطفال وكبار السن مقارنة بنسبة السكان في سن العمل، مما يتيح فرصة للنمو الاقتصادي المتسارع إذا ما صاحبها سياسات مناسبة في مجالات التعليم والصحة والتشغيل والحوكمة. ويُطلق على المكاسب الاقتصادية المحتملة من هذه الفترة مصطلح "العائد الديموغرافي.(Bloom et al., 2003) "

وتمر العديد من البلدان النامية، بما فيها بعض البلدان العربية، بمرحلة النافذة الديموغرافية، مما يوفر لها فرصة تاريخية لتحقيق قفزة تنموية إذا أحسنت استثمار هذه الفرصة.(Groth & May, 2017)

ثانياً: الاتجاهات السكانية العالمية وتأثيرها على التنمية المستدامة

1. النمو السكاني العالمي: الاتجاهات والتوقعات

وصل عدد سكان العالم إلى 8 مليارات نسمة في نوفمبر 2022، ومن المتوقع أن يصل إلى 9.7 مليار بحلول عام 2050، وحوالي 10.4 مليار بحلول عام 2100، وفقاً لتوقعات الأمم المتحدة (UN DESA, 2022). ومع ذلك، فإن معدل النمو السكاني العالمي في تباطؤ مستمر، حيث انخفض من 2.1% سنوياً في الستينيات إلى أقل من 1% حالياً.

وتتسم الاتجاهات السكانية العالمية بتفاوت كبير بين المناطق، حيث تشهد أفريقيا أعلى معدلات النمو، بينما تواجه أوروبا وشرق آسيا تحديات الشيخوخة وانخفاض معدلات الخصوبة.

2. التحول الديموغرافي وانعكاساته التنموية

يشير مفهوم "التحول الديموغرافي" إلى الانتقال من مرحلة تتسم بارتفاع معدلات المواليد والوفيات إلى مرحلة تتسم بانخفاض كليهما، مروراً بمرحلة انتقالية تنخفض فيها معدلات الوفيات قبل معدلات المواليد (Notestein, 1945).

وتتفاوت مراحل التحول الديموغرافي بين مناطق العالم المختلفة، مما يؤدي إلى تحديات تنموية متباينة:

- **المراحل المبكرة من التحول (معظم دول أفريقيا جنوب الصحراء)** :تحديات توفير الخدمات الأساسية للسكان المتزايدين، وخاصة التعليم والصحة.

- **المراحل المتوسطة (معظم الدول العربية وأمريكا اللاتينية)** :تحديات توفير فرص العمل للشباب والاستفادة من النافذة الديموغرافية.
- **المراحل المتقدمة (أوروبا وشرق آسيا)** :تحديات شيخوخة السكان والضغط على أنظمة الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية.(Reher, 2004)

3. التحضر والهجرة: فرص وتحديات

يعيش حالياً أكثر من 55% من سكان العالم في المناطق الحضرية، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى 68% بحلول عام 2050 .(UN DESA, 2018) ويمثل التحضر السريع تحدياً كبيراً للتنمية المستدامة، خاصة في البلدان النامية، من حيث توفير السكن اللائق والخدمات الأساسية والبنية التحتية، ومعالجة قضايا التلوث والفقر الحضري.

كما تؤثر الهجرة الدولية، التي بلغ عدد المهاجرين الدوليين وفقاً لها حوالي 281 مليون شخص في عام 2020(IOM, 2022) ، على التنمية المستدامة في كل من بلدان المنشأ والمقصد، من خلال تأثيراتها على سوق العمل والتحويلات المالية والتنوع الثقافي والتماسك الاجتماعي.

4. تأثير الديناميات السكانية على أهداف التنمية المستدامة

تؤثر الديناميات السكانية بشكل مباشر وغير مباشر على معظم أهداف التنمية المستدامة:

- **القضاء على الفقر والجوع (الهدفان 1 و2)** :يمكن أن يؤدي النمو السكاني السريع إلى تقويض جهود الحد من الفقر، خاصة في المناطق الهشة بيئياً.
- **الصحة والتعليم (الهدفان 3 و4)** :يرتبط تحسين الصحة والتعليم بانخفاض معدلات الخصوبة وتحسين نوعية رأس المال البشري.
- **المساواة بين الجنسين (الهدف 5)** :تعد برامج تمكين المرأة والصحة الإنجابية أساسية لتحقيق التوازن بين النمو السكاني والتنمية.
- **المدن المستدامة (الهدف 11)** :يتطلب التحضر المتسارع تخطيطاً حضرياً أفضل وإدارة أكثر استدامة.
- **العمل المناخي (الهدف 13)** :تؤثر الزيادة السكانية وأنماط الاستهلاك على انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والتكيف مع تغير المناخ.(Abel et al., 2016)

ثالثاً: الخصائص السكانية في العالم العربي وتحديات التنمية المستدامة

1. الوضع الديموغرافي في المنطقة العربية

بلغ عدد سكان الدول العربية حوالي 450 مليون نسمة في عام 2022، ويتوقع أن يصل إلى 676 مليون بحلول عام 2050 .(ESCWA, 2022) وتتميز المنطقة العربية بتنوع كبير في الخصائص الديموغرافية:

- **معدلات الخصوبة** :تتراوح بين معدلات مرتفعة (أكثر من 3.5 مولود لكل امرأة) في دول مثل العراق واليمن والصومال، ومعدلات منخفضة (أقل من 2 مولود لكل امرأة) في دول مثل تونس ولبنان.(World Bank, 2022)
- **التركيب العمري** :تتميز معظم الدول العربية بارتفاع نسبة الشباب، حيث يشكل من هم دون سن 30 عاماً حوالي 60% من إجمالي السكان.
- **التحضر** :بلغت نسبة سكان الحضر في المنطقة العربية حوالي 58% في عام 2020، مع توقعات بوصولها إلى 68% بحلول عام 2050.
- **الهجرة** :تشهد المنطقة العربية أنماطاً متنوعة من الهجرة، فهي مصدر ومقصد ومعبر للمهاجرين، وتضم بعض أكبر نسب المهاجرين (دول الخليج) واللاجئين (سوريا وفلسطين) في العالم (Fargues, 2017).

2. التحديات الديموغرافية وانعكاساتها على التنمية المستدامة في العالم العربي

تواجه المنطقة العربية عدة تحديات ديموغرافية تؤثر على مسار التنمية المستدامة:

- **البطالة وخاصة بين الشباب** :تسجل المنطقة العربية أعلى معدلات بطالة الشباب في العالم، حيث تجاوزت 25% في عام 2022، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 13.(ILO, 2022) %
- **عدم المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل** :مما يؤدي إلى هدر رأس المال البشري وصعوبة الاستفادة من العائد الديموغرافي.
- **الضغط على الموارد الطبيعية، وخاصة المياه** :تعاني المنطقة العربية من ندرة المياه، حيث يقل نصيب الفرد من الموارد المائية المتجددة عن 1000 متر مكعب سنوياً في معظم الدول العربية، وهو ما يصنف كندرة مائية.(Droogers et al., 2012)
- **تأثيرات تغير المناخ** :تعد المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم عرضة لتأثيرات تغير المناخ، مما يهدد الأمن الغذائي والمائي والاستقرار الاجتماعي.
- **النزاعات والأزمات الإنسانية** :أدت النزاعات في عدة دول عربية إلى موجات نزوح ولجوء كبيرة، مما فاقم التحديات التنموية وأدى إلى تراجع مؤشرات التنمية البشرية.(UNDP, 2022)

3. التفاوت في الخصائص الديموغرافية والتنموية بين الدول العربية

تتفاوت الدول العربية بشكل كبير في خصائصها الديموغرافية ومستويات التنمية:

- **دول مجلس التعاون الخليجي** :تتميز بارتفاع الدخل وانخفاض معدلات الخصوبة بين المواطنين، وارتفاع نسبة الوافدين، وتحديات الاعتماد على النفط وتنويع الاقتصاد.
- **دول المغرب العربي** :تشهد تحولاً ديموغرافياً سريعاً مع انخفاض ملحوظ في معدلات الخصوبة، وتواجه تحديات البطالة والهجرة.
- **دول المشرق العربي** :تواجه ضغوطاً سكانية وتحديات اقتصادية متنوعة، مع تأثر بعضها بالنزاعات والأزمات السياسية.
- **الدول الأقل نمواً (موريتانيا، السودان، الصومال، جيبوتي، اليمن)** :تعاني من ارتفاع معدلات النمو السكاني مع ضعف البنية التحتية والخدمات الأساسية.(ESCWA, 2020)

رابعاً: تجارب ناجحة وسياسات مقترحة لتحقيق التوازن بين السكان والتنمية المستدامة

1. **تجارب عالمية ناجحة في إدارة العلاقة بين السكان والتنمية**

هناك عدة تجارب ناجحة يمكن الاستفادة منها في إدارة العلاقة بين السكان والتنمية:

- **التجربة الكورية الجنوبية** :نجحت في الاستفادة من العائد الديموغرافي من خلال الاستثمار في التعليم والصحة وسياسات سوق العمل النشطة، مما أدى إلى تحقيق نمو اقتصادي سريع وتحسين مستويات المعيشة.(Lee & Mason, 2006)
- **التجربة التونسية** :حققت نجاحاً في خفض معدلات الخصوبة من خلال برامج تنظيم الأسرة المدعومة بالتعليم وتمكين المرأة، مما ساهم في تسريع التحول الديموغرافي (Courbage, 1999).
- **التجربة الماليزية** :نجحت في إدارة التنوع الإثني والديني مع تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، من خلال سياسات التنمية الشاملة والحوكمة الرشيدة.(Leete, 2007)

2. **السياسات السكانية المتكاملة**

لتحقيق التوازن بين السكان والتنمية المستدامة، هناك حاجة إلى سياسات سكانية متكاملة تشمل:

- **الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة** :توفير خدمات الصحة الإنجابية الشاملة والميسرة، مع احترام حقوق الأفراد والأزواج في اتخاذ قرارات الإنجاب.
- **تمكين المرأة** :تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، مما يؤثر إيجاباً على الخصوبة والتنمية.
- **الاستثمار في الشباب** :تطوير رأس المال البشري من خلال التعليم الجيد والتدريب المهني المرتبط باحتياجات سوق العمل.

- **إدارة الهجرة والتحضر** :تبني سياسات فعالة لإدارة الهجرة والتخطيط الحضري المستدام (UNFPA, 2020).

3. سياسات الاستفادة من العائد الديموغرافي في العالم العربي

لتعظيم الاستفادة من النافذة الديموغرافية في العالم العربي، هناك حاجة إلى:

- **إصلاح النظم التعليمية** :التركيز على جودة التعليم وتنمية المهارات المطلوبة في سوق العمل المتغير، وخاصة المهارات الرقمية.
- **توسيع فرص العمل** :تشجيع الاستثمار في القطاعات كثيفة العمالة وريادة الأعمال والاقتصاد الرقمي.
- **تعزيز الحماية الاجتماعية** :توسيع نطاق أنظمة الحماية الاجتماعية لتشمل الفئات الأكثر ضعفاً، مع ضمان استدامتها المالية.
- **تحسين الحوكمة وبيئة الأعمال** :معالجة التحديات المؤسسية والتنظيمية التي تعيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.(World Bank, 2018)

4. تعزيز المرونة والتكيف مع التحديات البيئية

نظراً للضغوط البيئية المتزايدة في المنطقة العربية، هناك حاجة إلى:

- **تعزيز الأمن المائي** :تحسين إدارة الموارد المائية واعتماد تقنيات توفير المياه في الزراعة والصناعة والاستخدام المنزلي.
- **تعزيز الأمن الغذائي** :تطوير الزراعة المستدامة وتنويع مصادر الغذاء وتقليل الهدر الغذائي.
- **التكيف مع تغير المناخ** :تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على التكيف مع تغير المناخ، وخاصة في المناطق الساحلية والريفية.
- **التحول نحو الاقتصاد الأخضر** :تشجيع الاستثمار في الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الموارد والتقنيات النظيفة.(ESCWA, 2019)

خامساً: آفاق المستقبل والتوجهات الاستراتيجية

1. السيناريوهات المستقبلية للعلاقة بين السكان والتنمية المستدامة

يمكن تصور عدة سيناريوهات مستقبلية للعلاقة بين السكان والتنمية المستدامة في العالم العربي:

- **سيناريو استمرار الاتجاهات الحالية** :استمرار التفاوت في مستويات التنمية والتحول الديموغرافي بين الدول العربية، مع تزايد التحديات البيئية والاقتصادية.
- **سيناريو التدهور** :تفاقم التحديات الديموغرافية والبيئية والاقتصادية، مع زيادة الهشاشة والنزاعات وتدفقات الهجرة غير النظامية.
- **سيناريو التنمية المستدامة** :نجاح سياسات إدارة التحول الديموغرافي والاستفادة من العائد الديموغرافي، مع تعزيز المرونة البيئية والتنمية الشاملة.(Lutz et al., 2018)

2. دور البحث العلمي والبيانات في رسم السياسات السكانية والتنموية

لتحسين السياسات السكانية والتنموية، هناك حاجة إلى:

- **تعزيز نظم المعلومات السكانية** :تحسين جمع وتحليل ونشر البيانات السكانية، بما في ذلك التعدادات والمسوح والسجلات الإدارية.
- **تعزيز البحث العلمي** :دعم الدراسات والبحوث حول العلاقة بين السكان والتنمية المستدامة، مع التركيز على الخصوصيات الإقليمية والمحلية.
- **بناء القدرات الوطنية** :تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية في مجال تحليل السياسات السكانية والتنموية وتقييمها.(El-Zanaty & Gorin, 2007)

3. تعزيز التعاون الإقليمي والدولي

لمواجهة التحديات المشتركة، هناك حاجة إلى:

- **تعزيز التعاون الإقليمي** :تبادل الخبرات والممارسات الجيدة بين الدول العربية في مجال السياسات السكانية والتنموية.
- **الشراكات الدولية** :تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية لدعم جهود التنمية المستدامة وإدارة الهجرة.
- **التعاون في مجال البحث والابتكار** :تعزيز التعاون العلمي في مجالات مثل الأمن الغذائي والمائي والطاقة المتجددة والتكيف مع تغير المناخ.(Al-Delaimy et al., 2020)

4. نحو رؤية متكاملة للسكان والتنمية المستدامة في العالم العربي

لتحقيق التوازن بين السكان والتنمية المستدامة في العالم العربي، هناك حاجة إلى رؤية متكاملة تقوم على:

- **التكامل بين السياسات** :ضمان الاتساق والتكامل بين السياسات السكانية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- **المشاركة المجتمعية** :إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية في صياغة وتنفيذ وتقييم السياسات.
- **النهج القائم على الحقوق** :ضمان احترام حقوق الإنسان وكرامته في جميع السياسات والبرامج السكانية والتنموية.
- **المرونة والتكيف** :تطوير القدرة على التكيف مع المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية (UNDP, 2020).

الخاتمة

تمثل العلاقة بين السكان والتنمية المستدامة إحدى أهم القضايا التي تواجه العالم بشكل عام، والعالم العربي بشكل خاص، في القرن الحادي والعشرين. وتتطلب معالجة هذه العلاقة نهجاً شاملاً ومتكاملاً يراعي الأبعاد الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية للتنمية المستدامة.

تواجه المنطقة العربية تحديات سكانية وتنموية متنوعة، من ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب وندرة المياه وتأثيرات تغير المناخ، إلى النزاعات والأزمات الإنسانية. ومع ذلك، فإن المنطقة تمتلك أيضاً فرصاً كبيرة، وخاصة من خلال النافذة الديموغرافية والموارد البشرية الشابة والموقع الاستراتيجي.

لتحقيق التوازن بين السكان والتنمية المستدامة، هناك حاجة إلى سياسات متكاملة تشمل الصحة الإنجابية وتمكين المرأة والاستثمار في الشباب وإدارة الهجرة والتحضر

المراجع

1. Biermann, F., Hickmann, T., & Sénit, C. A. (2022). The future of global governance for sustainability: Institutional innovation, systems reform, and political renewal. *Global Environmental Politics*, 22(1), 12-34.
2. Fehling, M., Nelson, B. D., & Venkatapuram, S. (2013). Limitations of the Millennium Development Goals: A literature review. *Global Public Health*, 8(10), 1109-1122.
3. Gupta, J., & Vegelin, C. (2016). Sustainable development goals and inclusive development. *International Environmental Agreements: Politics, Law and Economics*, 16(3), 433-448.
4. IAEG-SDGs. (2017). *Global indicator framework for the Sustainable Development Goals and targets of the 2030 Agenda for Sustainable Development*. United Nations Statistical Commission.
5. Kamau, M., Chasek, P., & O'Connor, D. (2018). *Transforming multilateral diplomacy: The inside story of the sustainable development goals*. Routledge.
6. Kanie, N., Bernstein, S., Biermann, F., & Haas, P. M. (2019). Introduction: Global governance through goal-setting. In N. Kanie, F. Biermann, & R. E. Kim (Eds.), *Governing through goals: Sustainable Development Goals as governance innovation* (pp. 1-28). MIT Press.
7. OECD. (2022). *Better policies for sustainable development: A new framework for policy coherence*. OECD Publishing.
8. Sachs, J. D. (2012). From Millennium Development Goals to Sustainable Development Goals. *The Lancet*, 379(9832), 2206-2211.
9. Sachs, J. D., Schmidt-Traub, G., Mazzucato, M., Messner, D., Nakicenovic, N., & Rockström, J. (2023). Six transformations to achieve the sustainable development goals. *Nature Sustainability*, 6(5), 406-414.
10. UNCTAD. (2022). *World Investment Report 2022: International tax reforms and sustainable investment*. United Nations Conference on Trade and Development.
11. United Nations. (2000). *United Nations Millennium Declaration*. Resolution adopted by the General Assembly on 8 September 2000. A/RES/55/2.
12. United Nations. (2015). *Transforming our world: The 2030 Agenda for Sustainable Development*. Resolution adopted by the General Assembly on 25 September 2015. A/RES/70/1.
13. United Nations. (2023). *The Sustainable Development Goals Report 2023*. United Nations Department of Economic and Social Affairs.
14. WCED. (1987). *Our common future*. World Commission on Environment and Development. Oxford University Press.
15. World Bank. (2015). *World Development Indicators 2015*. World Bank Publications.